

معوقات العمل الإصلاحي في مدارس التأهيل دراسة ميدانية في مدرسة تأهيل الشباب البالغين

د. جميل حامد عطية

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

دائرة إصلاح الأحداث

ملخص البحث

أن السجن يتألف من الضحايا الذين لا يمكن السماح لهم تحت قسوة الظروف الخارجية المحيطة بهم وطبيعة شخصياتهم بالخروج منه، فهم معرضين للعودة للجريمة عندما يحصلون على الفرص المؤاتية، وهكذا فإن وظيفة السجن تتلخص في تهيئة كافة المقومات المادية والبشرية والنفسية التي من شأنها جعل مجتمع السجن مناخاً ملائماً لإنجاح العمل الإصلاحي. أن ما يهم في دراستنا هذه ليس الكشف عن أسباب الجريمة أو التعرف على أنواعها أو خصائص المجرمين أو أماكن ارتكاب الجرائم وكثرتها في بيئة معينة أو فترة زمنية دون أخرى، بل أن موضوع الدراسة هو السجن بكل تفاصيله وتأثيره في العملية الإصلاحية. فالدراسة هي محاولة تقييمية لواقع المقومات الضرورية لإنجاح العمل الإصلاحي في ضوء المعايير المتفق عليها والتي يجب أن تتوفر في تلك المؤسسة لكي تتمكن من أداء وظيفتها بالشكل المطلوب.

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن السؤال الآتي: هل هناك معوقات تعرقل العمل الإصلاحي؟ من خلال: تحديد المعوقات الداخلية والخارجية للعمل الإصلاحي من وجهة نظر المحكوم عليهم، والكشف عن معوقات العمل الإصلاحي في ضوء رؤية العاملين أن وجدت. ولغرض تحقيق ذلك تم اعتماد منهج المسح الاجتماعي والمنهج المقارن باختيار عينة مكونة من (١٠٠) حدث محكوم و (٣٠) موظف وبالطريقة العشوائية البسيطة موجودين فعلاً في مدرسة تأهيل الشباب البالغين في منطقة العطيفية. باستخدام أداة الاستبيان للحصول على المعلومات اللازمة لغرض تحليلها وتفسيرها ومحاولة التوصل إلى مجموعة توصيات للحد من معوقات العمل الإصلاحي. وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث: افتقار السجن إلى الأسس الضرورية لتصنيف المسجونين. ولا يتوفر في تصميم بناية السجن خصائص المؤسسة الإصلاحية من الناحية الوظيفية، هناك نقصاً تاماً في عدد الاختصاصيين الفنيين للإشراف على العملية الإصلاحية.

مقدمة

أن الخروج عن القوانين الرسمية وعدم أتباعها والمجيء بسلوكيات تتناقض مع القواعد المقبولة والمتعارفة للحياة الاجتماعية من قبل المجرمين والمنحرفين والمخالفين، استوجب وجود أماكن خاصة لضم تلك الفئات من أفراد المجتمع بغية التخلص مما يشكلونه من التهديد على أمن المجتمع واستقراره. وعلى الرغم من تعدد التسميات التي تطلق على السجن، فإن السجن ينظر إليه في الوقت الحاضر، وفي ضوء الفلسفة العقابية الحديثة على أنه مجتمع يتكون من مجموعة من الأفراد ينبغي أن تتوفر فيه المستلزمات الكافية لحماية كرامة هؤلاء. فالسجين هو الشخص الذي ارتكب جريمة في المجتمع الأكبر نتيجة تعرضه لمختلف الضغوط والعراقيل التي كانت تواجهه، فجريمته هذه هي نتاج لتظافر مجموعة من العوامل التي دفعت به نحو اقتراف الفعل الذي يعده المجتمع جريمة، وهكذا فإن السجين ينظر إليه على أنه ضحية يستوجب التعامل معه ليس كمجرم ينبغي ألحاق أقصى درجات الأذى به، وإنما كشخص غير متوافق اجتماعياً. قسمت الدراسة إلى عدة محاور كما يأتي:

المحور الأول: اشتمل على عناصر البحث، **والمحور الثاني:** تضمن تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية للبحث، **والمحور الثالث:** تضمن العوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي، في حين **المحور الرابع:** اشتمل على معوقات العمل الإصلاحي، **والمحور الخامس:** احتوى على الإطار المنهجي للبحث، **والمحور السادس:** تضمن عرض بيانات البحث وتفسيرها، **والمحور السابع:** تضمن الاستنتاجات **والمحور الثامن:** اشتمل على توصيات البحث.

المحور الأول: عناصر البحث**أولاً: مشكلة البحث.**

وتقوم عملية الاختيار السليم لمشكلة البحث على أسس منها: إحساس الباحث بالمشكلة وشعوره بها، وأهمية المشكلة ومدى ما يمكن أن تحققه من فائدة بالنسبة للعلم والمجتمع. ويمكن أن يرتبط بحدثة المشكلة أيضاً حداثة البيانات والأساليب والأدوات المستخدمة في البحث. وإذا كانت مثل هذه الأسس لها أهميتها عند اختيار مشكلة معينة للبحث فإن ذلك لا يعني أن جميع المشكلات التي سبق بحثها لم تعد جديرة بالبحث مرة أخرى. (فبموجب التقدم الذي ظهر في مجال المعرفة والثقافة وأدوات وأساليب البحث، فإن إعادة إجراء بعض البحوث باستخدام منهج جديد وأدوات وأساليب بحث جديدة يعد من الأعمال التي تكسب قيمة علمية).

ويمكن وضع مشكلة البحث بصيغة سؤال وكما يأتي: هل هناك معوقات تعرقل العمل

الإصلاحي؟

ثانياً: أهمية البحث.

يستمد هذا البحث أهميته من عدة أمور أساسية أهمها:

١. هذا البحث يتعامل مع إحدى أهم المؤسسات الاجتماعية التي يقع على عاتقها مهمة الإصلاح.
٢. هذا البحث يتعامل مع فئة من أفراد المجتمع الذين خالفوا القوانين وقواعد الحياة الاجتماعية.
٣. هذا البحث يشكل معياراً لقياس مدى مراعاة حقوق الإنسان والالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية.

٤. هذا البحث يعتبر من البحوث الرائدة في مجال إصلاح الأعداء حيث أن البحوث في هذا المجال قليلة جداً.

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن السؤال الآتي: هل هناك معوقات تعرقل العمل الإصلاحي؟ من خلال:

١. تحديد المعوقات الداخلية والخارجية للعمل الإصلاحي من وجهة نظر المحكوم عليهم.
٢. الكشف عن معوقات العمل الإصلاحي في ضوء رؤية العاملين أن وجدت.

المحور الثاني: المفاهيم والمصطلحات العلمية للبحث.

أن تحديد معاني المفاهيم والمصطلحات ودلالاتها الاجتماعية أمر ضروري لكل من القارئ والباحث لكي تكون محاور البحث واضحة وجلية، ويفهم القارئ المعنى المراد بهذا المصطلح في مجال هذا البحث، فقد يكون لمفهوم المصطلح معنى آخر أو استعمل في إطار ثانٍ أو أُريد به كمدلول آخر. وكلما أُتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح سهل على القارئ أدراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها دون الاشتباه في معنى ما يقول^(١).

١. السلوك المنحرف

الانحراف في السلوك هو الخروج عن الطريق السوي أو المألوف أو المعتاد بحيث يصبح السلوك غير مقبول اجتماعياً^(٢). ويعني أيضاً الخروج عن المعايير الاجتماعية والثقافية التي يقرها النظام الاجتماعي^(٣). ويرى بعض العلماء الغربيين أن السلوك الانحرافي يمكن قياسه على أساس مقاييس معيارية تنبع من التفاعل بين المجتمع والثقافة، وتعبّر عن السمات الأساسية للحياة الاجتماعية وعن المجتمع وأيديولوجيته^(٤).

أما تعريفنا الإجرائي: هو ذلك السلوك الذي ينتج عن عوامل فردية واجتماعية، ويلحق الضرر بالفرد والمجتمع، ويجابه هذا السلوك بردود أفعال كضوابط رسمية أو غير رسمية.

٢. السلوك الإجرامي

يعرف السلوك الإجرامي بأنه التصرف أو النشاط أو الحركة المنحرفة التي تتناقض مع قيم المجتمع وضوابطه وأحكامه وقوانينه، فكل فعل يخرج عن نطاق ما يقره القانون يعد سلوكاً إجرامياً، وهناك من وصف السلوك الإجرامي بالنشاط الهدام الذي يتحدى واقع المجتمع وأخلاقه ومثله وقوانينه، هذا النشاط الذي يصف العقاب الذي يقوم سلوك المجرم ويرجعه إلى جادة الصواب والفضيلة^(٥).

أما تعريفنا الإجرائي: فهو السلوك الخارج والمنافي للقوانين المرعية في المجتمع، وكذلك خروجه عن الضوابط الاجتماعية العامة المتمثلة في المجتمع. والقانون يفرض عقوبات مختلفة على مرتكبي هذا النوع من السلوك.

٣. الجريمة

الجريمة من الناحية القانونية هي كل شيء يمنعه القانون ويفرض له عقاباً حسب نوع الجريمة المرتكبة. والقاعدة القانونية (لا جريمة إلا بنص) يعني بوضوح أن أي واقعة سواء كانت فعلاً أم امتناعاً عن فعل لا تقع تحت طائلة قانون العقوبات ولا تكون سبباً للتحريم تنطبق به العدالة العقابية إلا إذا كانت قابلة لأن تخضع لوصف قانوني^(٦). تعرف الجريمة اجتماعياً بأنها سلوك يسبب خروجاً عن قوانين المجتمع أو خرقاً لتقاليده أو عملاً يسبب الأذى للغير ويصيبهم بالضرر، ويقابل المجتمع عامة، وليس من يصبه الأذى والضرر فحسب^(٧). وعُرفت الجريمة من الناحية النفسية بأنها تعبير عن طاقة الفعالية التي لم تجد لها مخرجاً اجتماعياً فأدت إلى سلوك لا يتفق والأوضاع التي يسمح بها المجتمع. كما تُعرف بأنها سوء تكيف الفرد مع الظروف البيئية التي يتعرض لها أو أنها تنشأ عن نقص جسمي أو ضعف عقلي أو اضطراب انفعالي وتختلف الأفعال التي تجرم من مجتمع إلى آخر^(٨). أما تعريفنا الإجرائي: هي كل فعل غير اجتماعي ناتج عن عوامل فردية وموضوعية أثرت في الفرد لأحداث جرم معين يستوجب عليه العقوبة.

٤. المجرم

لكل جريمة لابد من وجود شخص يقتربها، وهذا الشخص إذ تُسند إليه الجريمة يُعد مجرمًا، وعلى هذا فالمجرم هو الشخص الذي تُسند إليه الجريمة^(٩). فمن الناحية الاجتماعية يعرف المجرم بأنه الشخص الذي خالف مبادئ سلوكية معينة اعتبرها المجتمع الذي يعيش فيه

مضرة به وبالفرد، وعاقب عليها بجزاء حددته قوانين ذلك المجتمع^(١٠). أما من وجهة نظر القانون، المجرم هو كل من أتى فعلاً يُعد جريمة في نظر القانون، فلا يعد كذلك من أقدم عا-ي س-اوك مسجون لا يقره المجتمع، ما دام هذا السلوك لا يوصف قانونياً بأنه جريمة^(١١).

أما تعريفنا الإجرائي: هو الشخص الذي أتى بفعل مخالف للقواعد والمبادئ التي يقرها المجتمع كسباق لمجمل فعاليات وممارسات أعضائه، وبذلك القانون على عده جريمة، وأدى به-ا دبه إل-ي د-ول السجن.

٥. السجن

علماء الاجتماع ينظرون إلى السجن على أنه مؤسسة اجتماعية أوكل إليها المجتمع مهمة أحكام عملية التوافق بين الكائن الاجتماعي (المجرم) وبين قيم المجتمع ومقاييسه، فهو مؤسسة ذات رسالة اجتماعية وإنسانية، قصد المجتمع من تأسيسها إتاحة الفرص التي لم يحصل عليها المجرم في المجتمع^(١٢). عرف القانون الانكليزي لعام ١٧٧٨ السجن بأنه المؤسسة التي تهدف إلى تحقيق تقويم السلوك والطهارة البدنية والرعاية الطبية والعمل المنظم، وتعويد الشخص على العمل المنتج والتعليم الديني وحماية الأشخاص من الاختلاط بذوي السلوك السيء، وتلقين السجين المبادئ الدينية المسيحية^(١٣). أما تعريف السجن إجرائياً: فهو أماكن يتم فيها سلب حرية المجرمين، بناءً على حكم قضائي بغية إصلاحهم وعلاجهم مما يعانون منه من انحرافات سلوكية، بهدف تأهيلهم وإعدادهم للعودة إلى المجتمع كأعضاء قادرين على التكيف السليم مع القيم والمعايير الاجتماعية، والرغبة في العمل واحترام القانون.

٦. الإصلاح

أن أسلوب المعاملة الإصلاحية هو حصيلة الاتجاهات العلاجية والإصلاحية الحديثة التي ظهرت منذ الربع الأخير من القرن العشرين، وهو أسلوب علمي لمعالجة مشكلات الفرد ذاته وتحقيق هدف معين لإصلاح المذنبين، وتهيئتهم لمواجهة الضغوط الاجتماعية التي يمكن أن تعترض سبيل حياتهم بعد إطلاق سراحهم إلى المجتمع الحر^(١٤). فمفهوم الإصلاح أذن يتحدد في علاج المجرم وتأهيله بالطرق الفنية القائمة على العلم، وذلك بإخضاعه لبرامج محددة تستهدف تهذيب سلوكه وتقويمه للرجوع إلى الهيئة الاجتماعية سليماً نافعا لنفسه وللمجتمع^(١٥). ويمكن تعريف الإصلاح تعريفاً إجرائياً: بأنه عملية إعادة بناء شخصية المجرم وفق أسس مقبولة اجتماعياً تُؤمّن من خلال برامج تهذيبية وتأهيلية معينة تهدف إلى تدفّق الفرد في المطلوب.

٧. التأهيل

هو مجموعة من العمليات أو الأساليب التي يقصد بها تقويم أو إعادة توجيه الأشخاص المنحرفين أو المجرمين نحو الحياة السوية لعلاج نواحي النقص فيهم، أو تخفيفها وإعدادها لبعض أوجه النشاط التي تلائم حالتهم بدلاً من أن يكونوا عالة على ذويهم وعلى المجتمع، وذلك بتوجيههم مهنيًا وتدريبهم تمهيداً لاختيار العمل الملائم لهم^(١٦). وعليه تتطلب عملية التأهيل وضع المجرم في مركز اجتماعي يقره القانون، ويقتضي ذلك توفير عناصر هذا المركز له بإمداده بالإمكانيات التي تتيح له شغله^(١٧). يمكن تعريف التأهيل إجرائياً: بأنه عملية أعداد المحكوم عليهم للعودة إلى المجتمع بإمكانيات بدنية وذهنية وقدرات مهنية تمكنهم من استعادة مركزهم الاجتماعي ودورهم في العملية الإنتاجية، وذلك في ضوء برامج أصلانية قائمة على أسس علمية وفنية.

المحور الثالث: العوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي

أولاً: العوامل الاجتماعية

العوامل الاجتماعية هي الظروف أو المؤسسات التي تحيط بحياة الفرد اليومية وبيئته التي نشأ فيها. وتؤدي العوامل الاجتماعية دوراً أساسياً في التنشئة الاجتماعية للفرد، وتهدف إلى الارتقاء بالفرد ذي النزعات الهوجاء إلى مرحلة النضج، بحيث يستطيع أن يوفق بين حاجاته الشخصية والقواعد التي يضعها المجتمع فلا يخرج عليها أو يصطدم بها. أن عملية التنشئة الاجتماعية تتم من خلال مراحل الحياة المختلفة فلها دور في حياة الفرد في مرحلة الطفولة والمراهقة والشباب إلى مرحلة النضج والاكتمال^(١٨).

ثانياً: العوامل الاقتصادية

لقد تعددت الآراء والمذاهب في تحديد دور العوامل الاقتصادية في وقوع الجريمة، فبعضهم يؤكد وجود علاقة وثيقة بين الفقر والجريمة بمعنى أن الفقر والحاجة هو العامل الأساس في ارتكاب الجريمة. فهناك العديد من الذين يعانون من الفقر أو العوز المادي لكنهم لا يرتكبون السلوك الإجرامي، وفي الوقت نفسه أن الفقر وحده لا يكون عاملاً مسبباً رئيسياً ما لم يكن مرتبطاً بعوامل أخرى نفسية أو اجتماعية أو حضارية، وكذلك ما جاء به العالم (سذرلاند) في دراسته (جرائم ذوي الياقات البيضاء) يمكن أن يُقترَف السلوك الإجرامي من أشخاص ينتمون إلى طبقات عليا في المجتمع^(١٩).

ثالثاً: العوامل القانونية

يُعد القانون من الوسائل المهمة للحفاظ على تنظيم المجتمع واستقراره وتتولى الدولة تنفيذ هذا القانون، ويُعد أداة تنظيم الواقع الاجتماعي وهو يعبر عن المصالح الاجتماعية السائدة. والقانون يعكس حاجات اجتماعية ضرورية تستلزم تجسيدها بنصوص قانونية مكتوبة ملزمة،

ونجده مختلفاً بجميع أشكال النشاط الاجتماعي، وهو يمثل في صورته النهائية الرمز المنظور Visible Symbol للتضامن الاجتماعي حسب تعبير دوركهايم. ويُعد قانون العقوبات والذي هو أحد أفرع القانون العام جزءاً أساسياً مهماً من وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي الذي تمارسه السلطة على أفراد المجتمع^(٢٠).

رابعاً: العوامل التعليمية

يُقصد بالتعليم تلقين المبادئ القراءة والكتابة فضلاً عن التربية والتثذيب أي غرس القيم الاجتماعية في نفوس الأفراد وتنميتها بحيث يمكنها توجيه تفكيرهم وتصرفاتهم. ويجب أن يكون محبباً للنفوس بطريقة أو بأخرى ويكون مبكراً على قدر الإمكان، كما يجب أن يتولاها أناس أكفاء متقنين في خدمة الجيل الصاعد وهذا كله ينصب في خدمة المجتمع. وليس المدرسة وحدها المسؤولة، وإن كانت تتحمل العبء الأكبر في هذا المجال الذي يجب أن تسهم فيه أكثر من جهة في المجتمع، أما التعليم أياً كانت درجته هو نوع من التربية يؤثر في سلوك الفرد إزاء الغير وإزاء الجماعة، فهو يوسع الإدراك ويهذب المشاعر ويصقل السلوك، وهو أيضاً يفتح أمام الفرد سبلاً جديدة للعيش وطلب الرزق.

خامساً: العوامل التكنولوجية

تزداد سرعة التقدم العلمي والتقني خلال السنوات الأخيرة، وقد استطاع الإنسان بفضل الاندماج بين العلم والإنتاج أو بفضل هذه التقنية، أن يستغل إمكانيات قوى الطبيعة التي كانت من استخدام أفضل الأساليب المتاحة لإشباع حاجات الإنسان مستهدفة من ذلك مزيداً من الرفاهية والرخاء. فإن كل مجال التقنية فيما مضى محصوراً في نطاق السلع المادية، وقد دخلت الآن كيان الحياة الاجتماعية كلها، ذلك أن التقنية قد خلقت ثورة من وسائل النقل وأصبح لها دوراً في الحضارة الحديثة والحياة اليومية وأوقات الفراغ، كما أثرت في مختلف جوانب العلاقات الاجتماعية أو في الأيديولوجية والعلاقات الأخلاقية^(٢١).

المحور الرابع: معوقات العمل الإصلاحي

أولاً: المعوقات الداخلية.

١. برامج الاستقبال (الفحص والتصنيف)

استقرت دراسات علم الأجرام وعلم العقاب على أن كل مذنب يندفع إلى ارتكاب الجريمة متأثراً بظروف وعوامل ومواقف مختلفة تجعل دائماً سبب ارتكابه لهذه الجريمة مغايراً للسبب الذي أقدم من اجله. وأجمعت هذه الدراسات على كل مجرم أنما هو فرد قائم بذاته، يختلف سبب انحرافه عن سبب انحراف الآخرين. فليس مجدياً أن يُزج المجرمون في سجن

معين، الواحد تلو الآخر، من كل سن وعقل ومزاج وميول وسلوكيات وجرائم وأن يخضعوا لنظام معين على النحو ذاته. وإنما يلزم أن يعالج في كل من شخصيته حسب المواطن التي جعلت منها مصدراً للإجرام، الأمر الذي يقتضي دراسة شاملة للمجرم اجتماعياً ونفسياً وعقلياً وجسدياً^(٢٢)، للإلمام بعوامل أجرامه والسبل المتوقعة لتقويمه وكذلك توجيهه الى برنامج التأهيل الملائم لما كشف عنه الفحص من علم به.

٢. الخدمات الاجتماعية.

عُرفت الخدمة الاجتماعية من قبل (الفريد لندر) بأنها نوع من الخدمات المهنية تعتمد على قاعدة من المعرفة العلمية والمهارات المختلفة في ميدان العلاقات الإنسانية، وتمكن من مساعدة الأفراد كحالات أو جماعات للوصول إلى مستوى من التكيف والنضج والاعتماد على أنفسهم، وهي تمارس كوظائف لنوع معين من الهيئات هي المؤسسات الاجتماعية^(٢٣).

أن الخدمة الاجتماعية هي إصلاح يصف الطرق النظامية التي تستعمل في تقديم العون والمساعدة للمحتاجين الذين لا يستطيعون بأنفسهم التغلب على المشكلات والأزمات الحياتية التي تواجههم، ولذلك تعتبر الخدمة الاجتماعية احد الركائز الأساسية المعاصرة في تنفيذ البرنامج العلاجي التأهيلي للمسجونين. وذلك لما لها من دور فاعل في مساعدة السجون على مواجهة ما قد يعانيه من مشكلات اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية^(٢٤).

٣. الخدمات الصحية.

تكتسب الخدمات الصحية في السجون أهمية خاصة، لما لها من اثر هام في مجال التنفيذ العقابي، فهي تساهم في تقويم المحكوم عليهم وتهذيبهم إذ أن التزام المحكوم عليهم بالقواعد الصحية بما تفرضه من عادات قديمة في مظاهر الحياة المختلفة يقرس لديه الاعتياد على النظام مما يجعل نظرتهم إلى الأجرام تتسم بالرفض باعتباره سلوكاً غير لائق به، ومن ناحية أخرى فإن الخدمات الصحية تساهم في التأهيل على نحو فعال إذ توفر علاجاً لما يعانيه المحكوم عليه من علل بدنية أو نفسية ويعني ذلك أن الخدمات الصحية تدعم إمكانيات التأهيل، بل أن الخدمات الصحية في صورة العلاج البدني تساهم في التأهيل لما ثبت من أن سلامة البدن شرط للتفكير القويم^(٢٥).

٤. برامج التعليم

يمثل التعليم دوراً أساسياً في النظام الإصلاحي، وهو دور لا يقل أهمية عن دوره العام في المجتمع. وتستمد أهمية برامج التعليم في النظام الإصلاحي من كونه يستأصل احد العوامل الإجرامية فيزيل بذلك سبباً للعودة إلى الإجرام، ويعد من هذه الناحية نظاماً تهذيبياً، فالأمية

والجهل عاملان إجراميان دون شك، ومن شأن التعلم استأصالها^(٢٦). والتعليم بعد ذلك يتجه إلى تأهيل المحكوم عليهم.

٥. برامج التهذيب الديني.

لهذه البرامج تاريخ قديم في المؤسسات العقابية بل إليه يرجع الفضل في نشوء النظام العقابي الحديث، ففكرة التوبة الدينية هي نواة التأهيل الحديثة. وقد عُدَّ التهذيب الديني الوسيلة الأساسية لتحقيق التوبة والسبيل إلى التهذيب الأخلاقي، لهذا نجد أن غالبية الجهود التهديبية والتقويمية في المؤسسات العقابية الحديثة مصطبغة بالطابع الديني^(٢٧). وتتضح هذه الأهمية حين نلاحظ أن كثيراً من المحكوم عليهم يرجع إجرامهم إلى نقص في الوازع الديني وضعف سيطرة القيم الدينية عليهم.

٦. برامج العمل

أن من أهم العوامل المساعدة على زيادة الأجرام هو أن يعدم الشخص وسيلة أثبات كيانه بعمل نافع بناء، فيثبت كيانه بالأجرام إذ أن الغالب في الأجرام أن يكون مهنة لمن لم تتح له الظروف أن يمتن مهنة مشروعة يرتزق منها، لذلك فانه من الضروري أن يزود المجرم بأسباب احترام مهنة شريفة يعتاش منها ويثبت بها كيانه ويستغني بها عن طريق سبيل الجريمة^(٢٨). ومن هنا يظهر دور العمل في التهذيب بصفة خاصة بالنسبة للمحكوم عليهم الذين يرجع أجرامهم إلى البطالة والكسل.

٧. برامج تنظيم الاتصال بالعالم الخارجي.

أذا كان العزل التام عن العالم الخارجي هو القاعدة التي كانت تحكم تنفيذ العقوبة انسجاماً مع وظيفة السجن الأولى التي تقوم على أبعاد المحكوم عنهم عن المجتمع دفعاً لخطرهم عنه. فإن الاتجاهات العقابية الحديثة تقوم على النقيض من ذلك، فهي تؤكد على ضرورة أبقاء صلات بين نزلاء المؤسسات العقابية والعالم الخارجي وتدعيمها، بل أنها تذهب إلى أبعد من ذلك فتطلب إيجاد هذه الصلات أن لم تكن قائمة من قبل، وذلك منبعث من أن الغرض من العقوبة السالبة للحرية هو التأهيل الاجتماعي للمحكوم عليه، وإعداده للعودة إلى المجتمع متكيفاً ومتوافقاً معه واسترداد مكانته فيه بعد الإفراج عنه^(٢٩).

ثانياً: المعوقات الخارجية.

١. نظام الإفراج الشرطي

بموجب الإفراج الشرطي يطلق سراح المحكوم عليه قبل انقضاء كل مدة عقوبته إذا تبين من سلوكه أثناء وجوده في المؤسسة العقابية ما ينم عن الثقة بتقويم نفسه، بشرط أن يخضع خلال المدة المتبقية منها للالتزامات التي تفرض عليه، وذلك لضمان حسن سلوكه كي تنتهي المدة المحكوم بها عليه والتي قد يترتب على أخلاله بها إلغاء الإفراج الشرطي وإعادة في المؤسسة العقابية لإكمال المدة المتبقية من مدة الحكم الصادر عليه^(٣٠).

. الرعاية اللاحقة

تعرف الرعاية اللاحقة بأنها: العلاج المكمل لعلاج السجن والوسيلة العملية لتوجيه المفرج عنه وإرشاده ومساعدته على سد احتياجاته ومعاونته على الاستقرار في حياته والاندماج والتكيف مع مجتمعه، تحت إشراف ومعاونة متخصص في فنون الخدمة الاجتماعية^(٣١). فالعملية الإصلاحية لا تكتفي بتأهيل المحكوم عليه داخل المؤسسة العقابية وأثناء تمضية فترة العقوبة، وإنما تعمل على أن يمتد هذا التأهيل إلى ما بعد الإفراج النهائي، فالإفراج عن المحكوم عليه لا يعني شفائه التام كما لا يعني أنه أصبح مؤهلاً ليعيش من غير معين داخل المجتمع، وذلك لأنه بعد أن يظفر في السجن بالمهنة اللازمة ليرتق منها، وبالتقافة الكافية والتربية الوافية وبعد أن تصبح نيته في أخلاص على أن يلتزم الصراط المستقيم، يصطدم بعد مغادرة السجن بظروف سيئة، وقد اصطلح على التعبير عنها بأزمة الإفراج والتي عناصرها نفسية^(٣٢).

المحور الخامس: الإطار المنهجي للبحث

أولاً: منهج البحث

ولغرض تحقيق أهداف البحث رأى الباحث استخدام منهجين هما: **منهج المسح الاجتماعي**: بواسطة العينة لأن هذه الطريقة لا تأخذ جميع وحدات مجتمع البحث وتدرسها، بل تدرس جزءاً منه تختاره بطريقة عشوائية أو مقصودة. و**المنهج المقارن**: الذي ينطوي على إقامة تناظر متقابل أو متخالف لإبراز أوجه الشبه والاختلاف بين حالتين أو ظاهرتين أو أكثر تحدث في المجتمع.

ثانياً: مجالات البحث

١. المجال البشري

لقد كان المجال البشري للبحث يعتمد على المحكومين من الأحداث والعاملين في مدرسة تأهيل الشباب البالغين التابعة إلى دائرة إصلاح الأحداث.

٢. المجال المكاني

لقد كان المكان هو مدرسة تأهيل الشباب البالغين التابعة إلى دائرة إصلاح الأحداث والتي تضم الأحداث المحكومين من أعمار ١٨ - ٢٢ سنة. عرف قانون رعاية الأحداث رقم (٧٦) لسنة ١٩٨٣ مدرسة الشباب البالغين في المادة (١٠) الفقرة الرابعة (هي إحدى المدارس الإصلاحية المعدة لإيداع من أكمل الثامنة عشر من عمره من المودعين في مدرسة تأهيل الفتيان أو من أكمل الثامنة عشر من عمره وقت الحكم عليه للعمل على تأهيله مهنيًا ودراسيًا وإعادة تكييفه اجتماعيًا). وهذه المدرسة هي من المستحدثات الجديدة في قانون الأحداث العراقي التي اعتمدها المشرع العراقي في قانون رعاية الأحداث رقم (٧٦) لسنة ١٩٨٣، فهي لم تكن وارده في قوانين الأحداث السابقة ولم يقرها قانون الأحداث رقم (٧٤) لسنة ١٩٧٢ مما يعد تطوراً جديداً في اتجاه المشرع العراقي الرامي إلى رعاية الحدث وضرورة الاهتمام به^(٣٣).

٣. المجال الزماني

تم إجراء البحث بشقيه النظري والميداني خلال الفترة الممتدة بين ٢٠١٣/٥/١٥ - ٢٠١٣/١٢/٢٠.

ثالثاً: مجتمع البحث

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات أو وحدات الظاهرة موضوع الدراسة^(٣٤)، ومجتمع البحث هنا هو المحكومين والعاملين في قسم تأهيل الشباب البالغين.

رابعاً: عينة البحث

العينة هي انعكاس شامل لصفات مجتمع الأصل لكن بشكل مصغر، وتعني أيضاً نسبة ثابتة مأخوذة من مجتمع الأصل. وهذه النسبة تساعد الباحث للوصول إلى مجتمع الدراسة، وتقدم له قواعد للتنبؤ عن مستقبل الظاهرة أو المشكلة المدروسة^(٣٥). ولغرض تحقيق أهداف البحث رأى الباحث أن نوع العينة هو العينة العشوائية البسيطة التي استخدمها في تعبئة الاستمارة، حيث قام الباحث باختيار ١٠٠ حدث محكوم و ٣٠ موظف وبالطريقة العشوائية البسيطة.

خامساً: أدوات البحث

١. الاستبيان Questionnaire

قام الباحث باستخدام أداة الاستبيان، ولجأ إلى المقابلة الشخصية وهي الطريقة التي يقوم الباحث بها بمقابلة كل فرد من أفراد مجتمع الدراسة ويوجه إليه الأسئلة بحسب ترتيبها في الاستمارة الاستبائية، ومن ثم تسجيل الإجابة في المكان المخصص لكل منها، مع مراعاة طرح كل سؤال على كل مستجوب بالطريقة نفسها، من دون تعديل لكي يتجنبوا سوء الفهم، أو الأجوبة غير المعقولة^(٣٦). قام الباحث بتصميم استمارة استبيان خاصة بالمسجونين وأخرى بالعاملين في السجن.

٢. المقابلة: The Interview

هي حوار لفظي يكون وجهاً لوجه بين الباحث وشخص أو مجموعة أشخاص آخرين، لغرض الحصول على المعلومات التي تعبر عن الآراء أو المشاعر أو الدوافع أو السلوك في الماضي والحاضر. وقد أستعمل الباحث هذه الأداة قبل تطبيق الاستبيان في الزيارة الاستطلاعية، وقد كشفت المقابلة عن الأبعاد المهمة للمشكلة، وقد أستخدم الباحث أداة المقابلة في أثناء تطبيق استمارة الاستبيان.

٣. الملاحظة البسيطة: Simple Observation

أن الملاحظة البسيطة التي يقوم بها الباحث تكون من دون أن يشترك في أي نشاط من أنشطة الجماعة الخاصة للدراسة، إذ يكتفي بالنظر والاستماع في موقف معين^(٣٧). وقد استفاد الباحث من هذه الأداة لأنها بدأت له فرصة التعرف على ظروف الحالات المدروسة ومدى تأثيرها في نوع الإجابات عن الأسئلة الاستبائية.

سادساً: تبويب البيانات وتصنيفها.

بعد جمع البيانات الخاصة بالدراسة، قام الباحث بترتيبها وتنسيقها بصورة واضحة بينت قراءة مدلولاتها، إذ تنعدم الفائدة من جمع البيانات إذا لم تنظم وتتسق بصورة جيدة. وقد مرت هذه العملية بثلاثة مراحل هي: (التدقيق والتفريغ والترميز وتكوين الجداول الإحصائية)

سابعاً: تحليل البيانات وتفسيرها.

يحاول الباحث في مرحلة تحليل البيانات وتفسيرها أن يكمل دائرة البحث، وذلك بأن يربط نتائجها بالإطار النظري الذي استعان به أو الذي أسترشد به منذ البداية، معتمداً على المنطق والتبرير والخيال العلمي، فلا شك بأن الجداول الإحصائية وتحليل البيانات تصبح لا جدوى لها

من دون تفسير يسهم في أنجاح الدراسة من خلال التوصل إلى النتائج وتحقيق الأهداف المتوخاة منها.

المحور السادس: البيانات الأساسية لوحدة العينة

تُعد البيانات الأساسية لوحدة عينة الدراسة من أهم المعلومات التي يحصل عليها الباحث. فمن خلالها يمكن التعرف على الفروق الفردية لوحدة العينة فضلاً عن ذلك أن هذه البيانات تعطينا فكرة واضحة عن خصوصية كل مبحوث في العينة الإحصائية.

١. العمر:

يُعد العمر مؤشراً لمقدار نضجه الجسدي والعقلي، ففي كل مرحلة من مراحل العمر التي تبدأ بالطفولة وتنتهي بالشيخوخة يتعرض الإنسان لأخطار انحراف معين، ويختلف رد الفعل على المؤثرات الداخلية والخارجية باختلاف المرحلة العمرية.

جدول (١) عمر المبحوثين.

العمر	العدد	النسبة المئوية
١٨ سنة	١٣	١٣%
١٩ سنة	٣٣	٣٣%
٢٠ سنة	٢٤	٢٤%
٢١ سنة	٣٠	٣٠%
المجموع	١٠٠	١٠٠%

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى أنه ليس لدينا طول فئة عمرية هنا حيث أن الدراسة أجريت في قسم الشباب البالغين والذي يشمل الأحداث الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨-٢٢ سنة. وبذلك فإن جميع الأعمار في الجدول تقع في مرحلة الشباب. ويمكن تفسير ازدياد معدلات الجريمة في سن الشباب عند الفرد هو أن هذه المرحلة من أكثر المراحل قوةً وحيويةً وتتميز باضطرابات نفسية وعدم استقرار غريزي وعاطفي، على العكس تقل الجرائم عموماً في مرحلة النضج لما تتسم به هذه المرحلة من هدوء وخبرة وقدرة على كبح جماح العواطف والأهواء والنزوات. علماً أن الوسط الحسابي لأعمار المبحوثين هو (١٧،٩١%).

٣. محل الإقامة:

جدول (٢) محل إقامة المبحوثين

النسبة المئوية	العدد	محل الإقامة
٥٠%	٥٠	مركز محافظة
٢٥%	٢٥	قضاء
٢٠%	٢٠	ناحية
٥%	٥	قرية
١٠٠%	١٠٠	المجموع

تشير البيانات إلى أن نصف أفراد العينة كانوا يقيمون في مركز المحافظة، و ٢٥ منهم كانوا يسكنون في مركز القضاء وبنسبة ٢٥%، و ٢٠ منهم كانوا يسكنون الناحية وبنسبة ٢٠%، وأخيراً فقط ٥% منهم كانوا يسكنون القرية.

يتضح مما تقدم أن الغالبية الساحقة من المحكوم عليهم كانوا يتواجدون في المراكز الحضرية. والنتيجة هذه يمكن أن تفسر في ضوء طبيعة الحياة الحضرية التي تتسم بتعدد الحياة، وضعف القيم والمعايير والعلاقات الاجتماعية، والكثافة السكانية العالية.

٣. الحالة الزوجية:

أن للحالة الاجتماعية أثراً كبيراً ومهماً في الظواهر الاجتماعية، حيث أن الشخص المتزوج يكون في حالة مستقرة نفسياً أو تُخلق لديه حالة من الاستقرار النفسي تساعده في التوجه نحو الأعمال الأكثر عقلانية ونبذ الجريمة لأنها عمل غير عقلاني إذا ما قورنت بالأعمال أو الأفعال أو السلوك العقلاني لدى الأفراد، والجدول الآتي يبين ذلك.

جدول (٣) الحالة الزوجية للمبحوثين

الحالة الزوجية	العدد	النسبة المئوية
أعزب	٦٠%	٦٠%
متزوج	٤٠%	٤٠%
المجموع	١٠٠	١٠٠%

تشير بيانات الجدول إلى أن العزاب هم الأكثر ارتكاباً للجريمة، حيث بلغت نسبتهم (٦٠%) مقابل (٤٠%) متزوجين، وقد يعود السبب في ذلك إلى الظروف الاجتماعية والنفسية المتأزمة التي تفرضها حياة العزوبية، إلى جانب أنهم يمثلون مرحلة الشباب في أغلب الأحيان، والشباب يكونون أكثر استعداداً للإقدام نحو السلوك المنحرف خلافاً للفئات العمرية الأخرى.

٤. التحصيل الدراسي:

يرى البعض أن مستوى التعليم لدى الفرد من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض أو غياب السلوك الإجرامي لديه، وإن التعليم يجعل الفرد أكثر حرصاً والتزاماً بالقيم الأخلاقية والدينية للمجتمع بل وأكثر تعلقاً بها، لأن هذه القيم هي عامل مهم في تهذيب وتقويم شخصية الفرد، وقد تدفعه إلى الالتزام بالنظام والطاعة، وهذه عوامل تساهم في الحد من تأثير الدوافع الإجرامية.

جدول (٤) الحالة التعليمية للمبحوثين.

التحصيل الدراسي	العدد	النسبة المئوية
أمي	٢٠%	٢٠%
يقرا ويكتب	٥٠%	٥٠%
ابتدائي	٥%	٥%
متوسطة	٢٥%	٢٥%
المجموع	١٠٠	١٠٠%

تشير بيانات الجدول إلى أن أغلب أفراد العينة لديهم تحصيل علمي واطى، وبنسبة ٧٥%، وهذا يؤكد لنا مدى تأثير التعليم في تهذيب سلوك هؤلاء الأفراد. مقابل ٢٥% فقط ممن هم في مرحلة الدراسة المتوسطة. ويتبين لنا بأن المستوى التعليمي لدى المبحوثين كان متدنياً

جداً، وهذا ما يؤكد وجود علاقة بين انخفاض المستوى التعليمي وزيادة معدلات الجرائم في المجتمع. لأن الفرد المتعلم يملك القدرة على التكيف واستيعاب الأمور ومواجهة مشاكل الحياة، وإيجاد ما يلائمها من الحلول بعيداً عما يؤمن به الأمي، كما انه أكثر مهارة في انجاز العمل علاوة على شعوره بالأمان والرضا.

٥. المهنة قبل دخولهم السجن:

تعد المهنة التي كان يمارسها المحكوم عليه قبل دخوله السجن من العوامل المهمة التي تحدد الظروف الاقتصادية التي كان يعيشها، ونوع القيم والعادات والممارسات السلوكية التي كان يمارسها، ونوع الأفكار التي كان يحملها عن التربية والتعليم.

جدول (٥) مهن المبحوثين.

النسبة المئوية	العدد	المهنة
٦٢%	٦٢	أعمال حرة
٨%	٨	مساعد سائق (سكن)
١٥%	١٥	طالب
١٥%	١٥	عاطل
١٠٠%	١٠٠	المجموع

تشير بيانات الجدول إلى أن نسبة ٦٢% منهم كانوا يمتحنون الأعمال الحرة في قطاعات البناء والصناعة والزراعة والتجارة، ويأتي بعدها الطلاب والعاطلين وبنفس النسبة ١٥%، في حين بلغت نسبة مهنة مساعد سائق ٨%. نستخلص من البيانات الواردة أعلاه أن معظم المبحوثين هم الذين كانوا يمارسون مهناً حرة، وهذا يفسر ما تدره هذه الأعمال من أرباح وفيرة وعدم رغبة هؤلاء في الوظائف الرسمية بسبب عدم كفاية مردوداتها المالية مقارنةً بالأسعار العالية في الأسواق.

٦. الدخل:

هو المصدر الأساسي الذي يعتمد عليه الفرد من توفير ما يحتاجه هو وأفراد أسرته أو الذين يقوم بإعالتهم، فإذا ما توفر هذا الدخل وبصورة مستمرة يمكن أن يعمل على تحسين المستوى المعيشي للفرد ولل عائلة. وللدخل تأثير مهم على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (٦) دخل المبحوثين

النسبة المئوية	العدد	الدخل
٧%	٧	يفيض عن الحاجة
١٥%	١٥	يسد عن الحاجة
٧٨%	٧٨	يقل عن الحاجة
١٠٠%	١٠٠	المجموع

تشير بيانات الجدول إلى أن أغلب أفراد العينة يقل دخلهم عن الحاجة حيث بلغت نسبتهم (٧٨%) مقابل (١٥%) ممن يسدد دخلهم الحاجة، أما بالنسبة للذين يفيض دخلهم عن الحاجة فقد بلغت نسبتهم (٧%) وهذا يؤكد لنا أن للعامل الاقتصادي أثراً في حدوث الجرائم.

نستنتج من هذه البيانات بان أغلبية عوائل المبحوثين يعيشون حياة اقتصادية دون الوسط، ومنتدنية جداً، بسبب غياب مصدر دخلهم الوحيد. ويشكل هذا خطورة كبيرة تهدد عوائل المبحوثين بالانحراف والجروح، ولهذا تأثير سلبي على استجابة المبحوث لجهود التأهيل والتهذيب التي تبذل في سبيل إصلاحه في السجن، لان القلق على الأسرة والخوف على مصيرها المجهول يجعله في ظروف نفسية من الصعب أن لم يكن مستحيلاً التجاوب مع البرامج الإصلاحية في السجن.

المحور السابع: عرض بيانات البحث وتفسيرها

أولاً: المعوقات الداخلية للعملية الإصلاحية.

١. برامج الاستقبال والتصنيف.

يراد بالتصنيف تقسيم المحكوم عليهم إلى فئات متشابهة من حيث الجنس والسن ونوع الجريمة ونوع العقوبة ومدتها، والعود والحالة الصحية البدنية والنفسية والعقلية، والحالة الاجتماعية وإمكانات التأهيل، وذلك لعزل هذه الفئات بعضها عن بعض، وللتفريق بينها.

جدول (٧) الأساس الذي يتم عليه التصنيف في السجن

النسبة المئوية	العدد	الإجابات
٠%	—	على أساس نوع الجريمة وطبيعتها
٠%	—	على أساس نوع العقوبة ومدتها
٠%	—	على أساس السوابق والخطورة الإجرامية
٠%	—	على أساس الحالة الصحية
١٠٠%	١٠٠	لا يوجد تصنيف
١٠٠%	١٠٠	المجموع

يتضح من بيانات الجدول أعلاه بأن جميع الباحثين وبنسبة ١٠٠% أكدوا بأنه لا يوجد في السجن أي تصنيف يذكر.

ونستنتج من ذلك بأنه لا يوجد في السجن تصنيف علمي قائم على أسس إصلاحية صحيحة، وكل ما معمول به في السجن هي إجراءات بسيطة جداً ويعود السبب في ذلك إلى ضيق المكان مما يصعب إجراء أي نوع من التصنيف. وهذه النتيجة تتناقض مع القاعدة (٦٧) من قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين، التي أكدت على أنه (يجب فصل هؤلاء المسجونين الذين يحتمل أن يكون لهم تأثير سيء على زملائهم بسبب ماضيهم الإجرامي أو فساد أخلاقهم، ثم تقسيم المسجونين إلى فئات لتيسير علاجهم الهادف نحو إعادة تأهيلهم الاجتماعي). وعن تحديد البرامج الإصلاحية للمبحوثين، فقد استقرت دراسات علم الأجرام وعلم العقاب على أن كل مجرم يندفع إلى ارتكاب الجريمة متأثراً بظروف وعوامل ومواقف مختلفة تجعل دائماً سبب ارتكابه لهذه الجريمة مغايراً للسبب الذي أقدم من أجله غيره على ارتكاب جريمة أخرى. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٨) البرامج الإصلاحية التي تتناسب مع قدرات وإمكانيات الأحداث التأهيلية

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٠٠	%١٠٠
لا	—	%٠
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه إلى أن نسبة ١٠٠% من المبحوثين أكدوا أنه تم تحديد برامج إصلاحية تتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم التأهيلية. نستنتج مما تقدم بأنه يوجد نظام إصلاحي قائم على أساس العلاج الفردي لكل محكوم عليه، أي أفراد معاملة إصلاحية خاصة لكل مجرم حسب قدراته وإمكانياته التأهيلية. وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في القاعدة (٦٩) من مجموع قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين، حيث أكدت على أنه (يجب أن يُعد بسرعة اللازمة لكل مسجون مدة عقوبة معقولة، عقب قبوله وبعد دراسة شخصيته، ووضع برنامج علاجي خاص به في ضوء المعلومات التي يحصل عليها بشأن حاجاته الشخصية وقدراته وميوله).

٢. الخدمات الاجتماعية.

لقد أثبتت الإحصاءات أن أكثر حالات الانتحار داخل السجون تحدث في الفترة الأولى من تنفيذ العقوبة، نتيجة لما يصيب المحكوم عليه من توتر نفسي، أو القلق أو حالة الإحباط الشديدة والتي تتمثل في شعوره باليأس وفقدان الأمل في الحاضر والمستقبل. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٩) دور الباحث الاجتماعي في إزالة التوتر والقلق للمبحوثين في الأيام الأولى لدخولهم

السجن

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٨٥	%٨٥
لا	١٥	%١٥
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه بأن ٨٥% من المبحوثين أكدوا على دور الباحث الاجتماعي في إزالة التوتر والقلق منهم في الأيام الأولى من دخولهم السجن، مقابل ٢٠% نفوا ذلك. نستنتج من ذلك بأن الغالبية الساحقة من المبحوثين يرون بأنه هناك دور واضح للباحث الاجتماعي في مساعدة النزلاء الذين هم حديثي العهد في السجن ودخلهم من القلق والتوتر والخوف الذي يسببهم عليهم.

وعن دور الباحث في توجيه المبحوثين للطريق الصحيح الجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (١٠) دور الباحث الاجتماعي في توجيه وإرشاد الباحثين إلى الطريق الصحيح.

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٧٨	٧٨%
لا	٢٢	٢٢%
المجموع	١٠٠	١٠٠%

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة ٧٨% من المبحوثين قد أكدوا على دور الباحث الاجتماعي في إرشادهم وتوجيههم إلى الطريق الصحيح، مقابل نسبة ٢٢% نفوا هذا الدور. نستنتج مما سبق بأن الغالبية العظمى من المبحوثين أكدوا بأن الباحث الاجتماعي يهتم بمعالجة مشاكلهم داخل السجن وخارجه. وهذا بدوره يزيد من نجاح نسبة العمليات التأهيلية في المؤسسات العقابية ويقلل من احتمال فشلها. وعن دور الباحث الاجتماعي في معالجة المشاكل الأسرية للمبحوثين، هناك الكثير من المشاكل الاجتماعية التي يستطيع الباحث الاجتماعي أن يتفهم طبيعتها ويساعد السجناء على معالجتها، وفي الوقت نفسه يستطيع الباحث الاجتماعي أن يساعد السجناء على سد حاجاتهم ومطالبهم. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (١١) مدى اهتمام الباحث الاجتماعي بمعالجة المشاكل الأسرية للمبحوثين

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٨٢	٨٢%
لا	١٨	١٨%
المجموع	١٠٠	١٠٠%

يتضح من الجدول أعلاه بأن ٨٢% من المبحوثين قد أكدوا على أن الباحث الاجتماعي يهتم بمعالجة مشاكلهم الخاصة والأسرية، مقابل ١٨% نفوا ذلك. نستنتج مما تقدم بأن الغالبية العظمى أكدوا ذلك. إجاباتهم بأن الباحث الاجتماعي يهتم بمعالجة مشاكلهم الخاصة والأسرية، وهذا مما يزيد من نسبة نجاح العمليات التأهيلية في المؤسسات العقابية ويقلل من احتمال فشلها. وعن دور الباحث الاجتماعي في تنظيم أوقات الفراغ لديهم، فإلزام الباحث الاجتماعي دور أساسي في توجيه المدكوم عليهم إلى حسن استغلال أوقات فراغهم، وذلك عن طريق مساعدتهم على الانضمام إلى الجماعات الثقافية والروحية التي تناسب مع حاجاتهم وقدراتهم ورغباتهم. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (١٢) دور الباحث الاجتماعي في تنظيم أوقات الفراغ لدى المبحوثين

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٠٠	١٠٠%
لا	—	٠%
المجموع	١٠٠	١٠٠%

يتضح من الجدول أعلاه بان جميع المبحوثين وبنسبة ١٠٠% أكدوا خلال إجاباتهم على أن الباحث الاجتماعي يقوم بتنظيم أوقات فراغهم في نشاطات ثقافية وترويحية. نستنتج من ذلك بأنه يوجد في السجن عملية منظمة لتنظيم أوقات فراغ المسجونين في نشاطات ترويحية وتنقيفية، وهذا يؤدي بدوره إلى تقليل ساعات الفراغ الطويلة وانتشار حالات القلق النفسي والتوتر العصبي والملل والكآبة بين السجناء. وعن مدى تناسب عدد الباحثين الاجتماعيين مع عدد المحكومين، فالجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (١٣) تناسب عدد الباحثين الاجتماعيين مع عدد المحكومين

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	—	٠%
لا	١٠٠	١٠٠%
المجموع	١٠٠	١٠٠%

يتضح من الجدول أعلاه بان جميع المبحوثين وبنسبة ١٠٠% يعتقدون بان عدد الباحثين الاجتماعيين الموجودين في السجن لا يتناسب مع عدد النزلاء. نستنتج من ذلك بان هذا السجن يعاني من وجود نقص في عدد الباحثين الاجتماعيين، الأمر الذي يجعل من الصعب على الباحثين الاجتماعيين القيام بواجباتهم وتقديم الخدمات الضرورية لجميع النزلاء وفقاً لما تقتضيه العملية الإصلاحية.

٣. الخدمات الصحية.

وعن نظافة المرافق الصحية وأماكن الاستحمام للمبحوثين، فالجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (١٤) مدى صلاحية المرافق الصحية وأماكن الاستحمام للاستخدام الإنساني

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٠٠	١٠٠%
لا	—	٠%
المجموع	١٠٠	١٠٠%

يتضح من الجدول أعلاه بان جميع المبحوثين وبنسبة ١٠٠% قد أكدوا بان المرافق الصحية وأماكن الاستحمام هي نظيفة وصالحة للاستخدام الإنساني. نستنتج من ذلك بان المرافق الصحية وأماكن استحمام النزلاء نظيفة وصالحة للاستخدام الإنساني، وهذا يساعد على المحافظة على إمكانيات المحكوم عليهم البدنية والعقلية والنفسية وعلى وقايتهم من الإصابة بالأمراض خاصة الجلدية منها. وهذه النتيجة تتفق مع القاعدتين (١٢، ١٣) من قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين، حيث أكدت على أنه (يجب أن تهيأ الأدوات الصحية بحيث تمكن كل

مسجون من قضاء حاجته عندما يريد بطريقة نظيفة ولائقة). وعن ما إذا كانت أماكن نوم المبحوثين ذات مساحة مناسبة نسبة لعدد السجناء، فإن الجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (١٥) مدى تناسب أماكن النوم للمبحوثين بالنسبة لعددهم

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	%٠	%٠
لا	١٠٠	%١٠٠
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه بأن جميع المبحوثين قد أكدوا وبنسبة ١٠٠% على أن أماكن نومهم لم تكن مناسبة مقارنةً بعدد السجناء. نستنتج من ذلك بأن جميع المبحوثين يؤكدون أن الأماكن المخصصة لنومهم ذات مساحة ضيقة بالنسبة لعددهم، وذلك بسبب الازدحام الموجود في القاعات الخاصة بالأحداث لضيق المكان، مما قد يؤدي إلى انتشار الأمراض الخطيرة بين النزلاء والتي تؤثر على صحتهم واستقرارهم النفسي والجسمي داخل السجن. وهذه النتيجة تتناقض مع القاعدة (١٠) من مجموع قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين، حيث أكدت على أنه (يجب أن تكون الأماكن المخصصة للنوم ذات مساحة معقولة بالنسبة لعدد النزلاء).

وعن توفير الأغذية والأفرشة للمبحوثين من قبل إدارة السجن، فالجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (١٦) توفير الأغذية والافرشة المناسبة للمبحوثين

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٠٠	%١٠٠
لا	—	%٠
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه بان جميع المبحوثين أكدوا بان إدارة السجن وفرت لهم الأغذية والافرشة النظيفة والكافية. نستنتج من ذلك بان إدارة السجن قد كانت على مستوى عالي من الاهتمام بهذا المجال حيث أخذت على عاتقها استبدال الافرشة والأغذية المستهلكة وغير النظيفة باستمرار. وعن رأي المبحوثين بالوجبات الغذائية المقدمة لهم، فان للاهتمام بغذاء المحكوم عليهم ما يبرره، فصيانه إمكانياتهم ضماناً لتأهيلهم وذلك من خلال إمدادهم بغذاء ذا قيمة صحية كاملة. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (١٧) آراء المبحوثين بخصوص الوجبات الغذائية

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
جيدة	٧٠	%٧٠
متوسطة	٢٠	%٢٠
غير جيدة	١٠	%١٠
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه بان اغلب الباحثين وبنسبة %٧٠ قد وصفوا الوجبات الغذائية التي تقدم لهم بأنها جيدة، بينما %٢٠ أشاروا إلى أنها متوسطة، مقابل %١٠ فقط أكدوا بأنها غير جيدة. نستنتج من ذلك بان النسبة الأكبر من النزلاء هم راضون عن الوجبات الغذائية التي تقدم لهم. وهذا بسبب الاهتمام المباشر من قبل الدائرة العامة وإدارة السجن بوجبات الغذاء المقدمة للنزلاء. وعن توفر الملابس الخاصة للنزلاء والتي تتناسب مع الظروف المناخية، فالجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (١٨) توفير الملابس الخاصة للمبحوثين والتي تتناسب مع الظروف المناخية

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٠٠	%١٠٠
لا	—	%٠
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه بان جميع المبحوثين وبنسبة %١٠٠ أكدوا خلال إجاباتهم على أن إدارة السجن توفر لهم الملابس الخاصة التي تتناسب مع الظروف المناخية.

نستنتج من ذلك بان وجود الخدمات الصحية ضروري جدا وهذا ما أخذته إدارة السجن بنظر الاعتبار من خلال توفيرها للملابس التي تتناسب مع الظروف المناخية. وكذلك إدارة السجن تقوم بتطبيق الزي الموحد بالنسبة للنزلاء، وهذا الأمر يساعد في حفظ النظام داخل السجن، ويمنع حالات الهرب، حيث انه من السهولة التعرف على السجنين الهارب عندما يكون مرتدياً الملابس الخاصة بالسجن. وعن عزل المدكوم عليهم المصابين بالأمراض المعدية داخل الزلاجات عن النزلاء الآخرين، فالجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (١٩) عزل المدكوم عليهم المصابين بالأمراض المعدية عن النزلاء الآخرين

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٠٠	%١٠٠
لا	—	%٠
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه بان النزلاء المشمولين بالدراسة جميعهم وبنسبة ١٠٠% أكدوا على وجود عزل للمحكوم عليهم المصابين بالأمراض المعدية عن النزلاء الآخرين. نستنتج من ذلك بان إدارة السجن تتخذ الاحتياطات الصحية اللازمة إزاء المحكوم عليهم المصابين بالأمراض المعدية، وذلك بعزلهم ووضعهم في حجرة صحية توقيماً لانتقال مرض أُصيبوا به إلى سائر المسجونين. وتتفق هذه النتيجة مع القاعدة (٢٤) من مجموع قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين، حيث أكدت على أنه (يجب اتخاذ ما يلزم من تدابير ضرورية لكفالة عزل المسجونين المشتبه بهم في إصابتهم بأمراض معدية...).

وعن تلقيح المحكوم عليهم ضد الأمراض السارية، فالجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٢٠) هل يتم تلقيح المبحوثين ضد الأمراض السارية

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٠٠	%١٠٠
لا	—	%٠
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه بان جميع المبحوثين وبنسبة ١٠٠% قد أكدوا بأنه يتم تلقيحهم ضد الأمراض السارية. نستنتج من ذلك بان الوحدة الصحية في السجن تقوم بتلقيح النزلاء ضد الأمراض السارية باستمرار، وهذا ما يمنع تعرضهم إلى الإصابة بالأمراض المختلفة التي تعيق تأهيلهم. وعن تنظيم الندوات عن أساليب الوقاية الصحية في السجن للمحكوم عليهم من قبل الوحدة الطبية، فالجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (٢١) هل الوحدة الصحية تقوم بتنظيم ندوات عن أساليب الوقاية الصحية

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٩٢	%٩٢
لا	٨	%٨
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه بأن الغالبية الساحقة وبنسبة ٩٢% قد أكدوا أن الوحدة الطبية في السجن تقوم بتنظيم ندوات عن أساليب الوقاية الصحية. نستنتج من ذلك، أن أنظمة الوحدة الطبية في السجن تتوفر لديها برامج خاصة لنشر الثقافة الصحية بين النزلاء تشمل كيفية الوقاية من الإصابات بالأمراض في السجن.

٤. برامج التعليم.

أن التعليم العام حق لكل شخص دون تمييز، بوصفه يكافح الأمية ويقضي على الجهل في المجتمع، ولأن المحكوم عليه جزء من هذا المجتمع، وباعتبار أن التعليم أحد العناصر الأساسية في التأهيل. فعلى الدولة يقع عبء توفير وسائل تنمية التعليم العام للمسجونين في مراحل التعليم الثلاث (الابتدائية والمتوسطة والإعدادية). وعن إتاحة الفرصة للمحكوم عليهم لمواصلة الدراسة وفقاً للمناهج الدراسية المقررة خلال فترة محكوميتهم، فالجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٢٢) هل تتاح الفرصة للمبحوثين لمواصلة دراستهم

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٠٠	%١٠٠
لا	—	%٠
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه إلى أن جميع المبحوثين وبنسبة ١٠٠% أكدوا من خلال إجاباتهم على أنه الفرصة متاحة لهم لمواصلة دراستهم وفقاً للمناهج الدراسية المقررة لكل عام دراسي. نستنتج مما سبق بأن أساليب التأهيل في قسم الشباب البالغين يشتمل على نظام التعليم العام للنزلاء. وهذه النتيجة تتفق مع القاعدة (٧٧/ فقرة ٢،١) من مجموع قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين، حيث أكدت على أنه (يجب العمل على توفير وسائل تنمية تعليم جميع المسجونين القادرين على الاستفادة منه ويجب أن يكون التعليم إجبارياً بالنسبة للأميين وصغار السن، ويجب أن يكون تعليم المسجونين متناسقاً ومتكاملاً مع نظام التعليم العام للدولة لكي يتمكن المسجونين من متابعة تعليمهم بعد الإفراج عنهم دون عناء). وعن دورات التأهيل المهني

للمحكوم عليهم في السجن، فالتأهيل المهني هو عملية إعداد النزير إعداداً جيداً لمهنة من المهن ليستطيع أن يستفيد منها ويزاولها بعد الإفراج عنه. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٢٣) آراء المبحوثين حول وجود دورات للتأهيل المهني

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٠٠	%١٠٠
لا	—	%٠
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه بأن جميع المبحوثين أجابوا بنعم وبنسبة ١٠٠% حول وجود دورات للتأهيل المهني. نستنتج مما سبق بأن أساليب المعاملة الإصلاحية في قسم الشباب البالغين تشتمل على برامج التعليم المهني، وهذا مما يساعد على إصلاح النزلاء وتقويم سلوكهم. وهذه النتيجة تتفق مع الفلسفة الإصلاحية الحديثة والتي تؤكد على أن يقضي النزلاء الجزء الأكبر من وقتهم في تعلم حرفة أو مهنة يحتاجون إليها بعد الإفراج عنهم، بحيث لا يلاقى المحكوم عليه بعد إطلاق سراحه صعوبة في الانضمام إلى مجالات العمل والمؤسسات الإنتاجية بالمجتمع هذا من ناحية، كما أن هذه النتيجة تتفق مع القاعدة (٧١/فقرة ٥) من مجموع قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين، حيث أكدت على أنه (يجب توفير التدريب المهني في حرف مفيدة للمسجونين القادرين على الاستفادة منها). وعن وجود المكتبة في السجن، تُعد المكتبة من وسائل التعليم والتثقيف، إذ تقدم المادة العلمية التي يمكن أن يستعين بها النزير في تعليمه. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٢٤) آراء المبحوثين حول وجود المكتبة في السجن

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	—	%٠
لا	١٠٠	%١٠٠
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه بأن جميع المبحوثين وبنسبة ١٠٠% قد أكدوا على عدم وجود المكتبة في السجن. نستنتج من ذلك على عدم وجود المكتبة في السجن وهذا يدل على عدم توفر أحد العناصر التعليمية والتثقيفية الضرورية لإنجاح العملية الإصلاحية في السجن.

٥. البرامج الدينية.

وعن عدد زيارات رجال الدين للسجن، فالجدول اللاتي يوضح ذلك:

جدول (٢٥) آراء المبحوثين حول عدد زيارات رجال الدين إليهم

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
جيدة	٧٠	%٧٠
جيدة نوعاً ما	٣٠	%٣٠
غير جيدة	—	%٠
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه بأن نسبة ٧٠% من المبحوثين قد أكدوا بأن زيارات رجال الدين للسجن جيدة، في حين نسبة ٣٠% منهم قد أكدوا بأنها جيدة نوعاً ما. نستنتج من ذلك بأن الأغلبية الساحقة قد كانوا راضين عن عدد زيارات رجال الدين إليهم، مما قد يكون له أثر إيجابي على عملية التهذيب الديني والأخلاقي. وهذا يتماشى مع فلسفة الإصلاح الحديث التي تؤكد على ضرورة تواجد رجل الدين باستمرار مع النزلاء لمعالجة مشاكلهم وتوجيههم وإرشادهم إلى الطريق الصحيح.

وعن ألقاء رجل الدين محاضرات في القيم الدينية والمبادئ الأخلاقية بصورة منتظمة على المحكوم عليهم، فالجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٢٦) قيام رجل الدين بإلقاء محاضرات على المبحوثين في القيم الدينية والأخلاقية بصورة منتظمة

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٥	%١٥
لا	٨٥	%٨٥
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه بأن نسبة ٨٥% من المبحوثين أكدوا على أن رجل الدين لا يلقي عليه محاضرات في القيم الدينية والمبادئ الأخلاقية بصورة منتظمة، بينما نسبة ١٥% أكدوا إلقاء المحاضرات. نستنتج من ذلك بأن الأغلبية الساحقة من المبحوثين يؤكدوا على أن رجل الدين لا يلقي عليهم محاضرات في القيم الدينية والمبادئ الأخلاقية بصورة منتظمة، مما يترتب على ذلك آثار سلبية على عملية التأهيل الخلقي والأدبي للمحكوم عليهم. وقد تبين لنا بعد الاستفسار من الإدارة عن السبب وجدنا أن رجال الدين هؤلاء قد تم قطع المخصصات التي كانت تصرف لهم من قبل الدائرة العامة ولهذا السبب حدث تلكو لديهم في إلقاء

المحاضرات. وعن أثر الاستماع للمواعظ والخطب الدينية على التمسك بالقواعد الخلقية والأدبية، فالجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٢٧) أثر الاستماع للمواعظ الدينية على التمسك بالقواعد الخلقية

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٨٧	%٨٧
لا	١٣	%١٣
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه بأن نسبة ٨٧% من المبحوثين يعتقدون بأنهم يجدون في الاستماع للمواعظ والخطب الدينية تأثيراً يجعلهم حريصين على التمسك بالقواعد الخلقية والأدبية، بينما نسبة ١٣% من المبحوثين أشاروا عكس ذلك. نستنتج من ذلك بأن الأغلبية الساحقة من المبحوثين تؤثر فيهم المواعظ والخطب الدينية والتي تجعلهم حريصين على التمسك بالقواعد الخلقية والأدبية. وهذا يدل على الدور المهم لرجل الدين في عملية تهذيب وتقويم المحكوم عليهم.

٦. برامج تنظيم الاتصال بالعالم الخارجي.

وعن زيارات أفراد العوائل للمبحوثين، تُعد الزيارات من أهم وسائل الاتصال بالعالم الخارجي، حيث تخفف عن عزلة المحكوم عليه وتمنحه فرصة الترويح عن نفسه، وتبادل الأفكار والإلام بأخبار الخارج، وعن طريق هذا التفاعل الحي يمهّد الطريق أمامه تدريجياً لتقوية شدة الاجتماعي تجاه أسرته، وتجاه المجتمع الأكبر. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٢٨) زيارات أفراد العوائل للمبحوثين

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٩٢	%٩٢
لا	٨	%٨
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه بأن نسبة ٩٢% من المبحوثين أجابوا بأنه هناك زيارات لهم من قبل أفراد عوائلهم، في حين نسبة ٨% منهم أجابوا بعدم وجود تلك الزيارات. نستنتج من ذلك بأن الصلات الأسرية والقربانية ما زالت تشكل في مجتمعنا رافداً للضمان الذي يحصل عليه الفرد في حالة وقوعه في مشكلة، كما أن استمرار الترابط الأسري والاجتماعي من شأنه أن يساعد على نجاح المحكوم عليه في التكيف مرة أخرى مع المجتمع بعد الإفراج عنه.

وعن رأي المبحوثين بمدة وعدد زياراتهم من قبل عوائلهم، الجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٢٩) آراء المبحوثين حول مدة الزيارات وعددها

الإجابات	كافية		غير كافية		المجموع	%
	العدد	%	العدد	%		
مدة الزيارة	٨٧	%٨٧	١٣	%١٣	١٠٠	%١٠٠
عدد الزيارات	٩٤	%٩٤	٦	%٦	١٠٠	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة ٨٧% من المبحوثين أشاروا إلى أن مدة الزيارات كانت كافية، بينما ١٣% أشاروا إلى عدم كفايتها. أما بخصوص عدد الزيارات فقد أشار ٩٤% من المبحوثين إلى أن عدد الزيارات كان كافياً. بينما ٦% منهم أكد بأنها غير كافية. نستنتج من ذلك بأن الغالبية العظمى من النزلاء المشمولين بالدراسة هم راضون عن مدة الزيارة وعددها. وعن توفير إدارة السجن الهاتف كوسيلة للاتصال، فالجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٣٠)

توفير الهاتف كوسيلة للاتصال بالعالم الخارجي للنزلاء

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٠٠	%١٠٠
لا	—	%٠
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه بأن جميع المبحوثين وبنسبة ١٠٠% أكدوا أن إدارة السجن توفر لهم الهاتف كوسيلة للاتصال بالمجتمع الخارجي. نستنتج من ذلك بأنه هذا عنصر ايجابي يسجل للسجن فيما يخص اتصال المحكوم عليهم بالمحيط الاجتماعي الخارجي. وعن تمتع النزلاء بالإجازات المنزلية، تسمح النظم الإصلاحية الحديثة للنزلاء الذين تُشِير تقاريرهم إلى حسن سلوكهم داخل السجن وتجاوبهم مع برامج الإصلاح، بمغادرة السجن لفترة قصيرة قد لا تتجاوز بضعة أيام، يتمكن فيها النزلاء من زيارة عوائلهم وقضاء أحياناً أوقاتهم الأساسية. والذي يوضح ذلك:

جدول (٣١) آراء المبحوثين الذين يتمتعون بالإجازات المنزلية والذين لم يتمتعوا

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	—	%٠
لا	١٠٠	%١٠٠
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه بان جميع المبحوثين وبنسبة ١٠٠% لم يتمتعوا بالإجازات المنزلية في السجن. والسبب في ذلك هو الظرف الأمني الذي مر به البلد وما زال إلى الآن. نستنتج من ذلك، أن الإجازات المنزلية متوقفة في السجن وذلك بسبب الظرف الأمني الذي يمر به البلد. وعن توفير وسائل الإعلام للنزلاء، فان النظم العقابية الحديثة تسمح باستخدام وسائل الإعلام المختلفة للمبحوثين، المرئية والمسموعة والمقروءة، اعترافاً منها بأهمية هذه الوسائل في أبقاء الصلة وإدامتها بين المحكوم عليه والمجتمع الذي يراد له أن يندمج فيه بعد الإفراج عنه، وكذلك لدورها في إصلاح المحكوم عليه وتأهيله. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٣٢) آراء المبحوثين حول توفير وسائل الإعلام للمبحوثين

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
الصحف	—	%٠
المجلات	—	%٠
الراديو	—	%٠
التلفزيون	١٠٠	%١٠٠
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه بان جميع المبحوثين وبنسبة ١٠٠% قد أشاروا إلى أن إدارة السجن توفر لهم فقط التلفزيون كوسيلة من وسائل الإعلام. نستنتج من ذلك بان إدارة السجن توفر التلفزيون فقط كوسيلة من وسائل الإعلام للنزلاء، وهذا يدل على وجود مؤشر ايجابي للتواصل بين المحكوم عليه والعالم الخارجي.

٧. أبنية السجن.

هناك اتفاق عام بين المختصين في ميدان العمل الإصلاحي، هو أنه لا يمكن تحقيق أي نجاح في تطبيق برامج التهذيب والتأهيل، ما لم يكن هناك توافق تام بين أساليب المعاملة الإصلاحية، وتصميم بناء السجن من الناحية الإنشائية بحيث تتوفر فيها متطلبات وظروف الإصلاح والتأهيل كافة. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٣٣) تصميم بناية السجن هل يوفر خصائص المؤسسة الإصلاحية

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	—	%٠
لا	١٠٠	%١٠٠
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه بأن جميع المبحوثين وبنسبة ١٠٠% يرون بأن تصميم بناية السجن لا يتوفر فيها خصائص المؤسسة الإصلاحية من الناحية الوظيفية. نستنتج من ذلك بأن جميع المبحوثين يؤكدون على أن أبنية السجون الحالية لا تشتمل على العناصر الضرورية التي تساعد على القيام بدورها كمؤسسة لإصلاح وتقويم المحكوم عليهم. ويُعد هذا من أهم العوامل التي تعيق العمليات التأهيلية في السجن.

وعن توفير المستوى الإنساني في مبنى السجن، الجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٣٤) آراء المبحوثين عن مدى توفر المستوى الإنساني في السجن.

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٥	%١٥
لا	٨٥	%٨٥
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه نسبة ٨٥% من المبحوثين يعتقدون بأن مبنى السجن لا يوفر لهم مستوى أنساني يبعدهم عن مظاهر الإذلال والكآبة، بينما نسبة ١٥% تقول عكس ذلك. نستنتج من ذلك بأنه هناك ضعف كبير في مستوى الوضع الإنساني للنزلاء، الأمر الذي قد يؤدي إلى إفقادهم الإمكانيات البدنية والعقلية والنفسية الضرورية للتجاوب مع برامج المعاملة الإصلاحية في السجن.

وعن حجم بناية السجن، فالجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٣٥) آراء المبحوثين عن مدى قدرة بناية السجن على استيعاب نزلائها

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	—	%٠
لا	١٠٠	%١٠٠
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه بأن نسبة ١٠٠% من المبحوثين يرون بأن بناية السجن بحجمها الحالي غير قادرة على استيعاب نزلائها. نستنتج من ذلك، أن هذا السجن الذي تتم فيه

دراستنا لا يتماشى مع فلسفة الإصلاح الحديثة والتي تؤكد على أنه لا يجوز للإدارة العقابية الخروج عن القاعدة الصحية المقررة، وتحميل السجن فوق طاقته لأن السجون التي تضيق بنزلائها قد تفقد خصائصها الصحية، ووضعها الإنساني وقدراتها الإصلاحية، وقد يحول ذلك دون تحقيق تقويم النزيل وتأهيله.

٨. الإدارة العقابية.

وعن كفاءة وقدرة العاملين في السجن، الجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٣٦) آراء المبحوثين عن كفاءة وقدرة العاملين في السجن

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٢	٢٢%
لا	٧٨	٧٨%
المجموع	١٠٠	١٠٠%

يتضح من الجدول في أعلاه بأن نسبة ٧٨% من النزلاء المشمولين بالدراسة يعتقدون بأن العاملين في السجن ليس لديهم الكفاءة والقدرة على القيام بأعمالهم التهديبية والتأهيلية على أكمل وجه، بينما أشار ٢٢% منهم على أن العاملين في السجن لديهم الكفاءة والقدرة على القيام بأعمالهم التهديبية والتأهيلية. نستنتج من ذلك، أن أغلبية المبحوثين يرون بأن البعض من العاملين في السجن تتقصم الخبرة بأصول المعاملة الإصلاحية والتي تُعد من أهم شروط نجاح العملية التهديبية والتأهيلية في السجن.

وعن سلوك العاملين في السجن، الجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٣٧) سلوك العاملين في السجن

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٧٦	٧٦%
لا	٢٤	٢٤%
المجموع	١٠٠	١٠٠%

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة ٧٦% من المبحوثين يرون بأن العاملين في السجن مهذبون في سلوكهم، بينما نسبة ٢٤% أشاروا العكس.

نستنتج من ذلك بأن أكثرية النزلاء من المبحوثين هم راضون عن سلوك وتصرفات العاملين في السجن، ويصفونها بأنها مهذبة وبالتالي فهي مقبولة اجتماعياً ونفسياً لديهم، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء علاقات ايجابية بينهم، وهذا ما يسهم في تكوين أرضية مناسبة لنجاح العمليات الإصلاحية.

وعن تأثير سلوك العاملين في السجن، الجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٣٨) تأثير سلوك العاملين في السجن

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٨٢	%٨٢
لا	١٨	%١٨
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه بان نسبة ٨٢% من المبحوثين أجابوا بان سلوك العاملين أثر فيهم تأثيراً حسناً مما دفعهم إلى الاقتداء بهم، بينما نسبة ١٨% منهم أجابوا بعكس ذلك.

نستنتج مما سبق بان الغالبية الساحقة من المبحوثين تأثروا تأثيراً ايجابياً بسلوك العاملين في السجن، مما دفعهم إلى أن يرون فيهم القدوة في سلوكهم.

وتتفق هذه النتيجة مع القاعدة (٤٨) من مجموع قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين، التي أكدت على أن (على جميع موظفي السجون في كافة الأوقات أن يكون سلوكهم وأدائهم لواجباتهم بصورة تؤثر في المسجونين تأثيراً حميداً، وتدفعهم إلى الاقتداء بهم واحترامهم).

وعن التمييز في معاملة المسجونين، الجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٣٩) التمييز في معاملة المسجونين في السجن

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٦	%٢٦
لا	٧٤	%٧٤
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه بان نسبة ٧٤% من المبحوثين أكدوا بأنه لا يوجد تمييز في معاملتهم من قبل العاملين في السجن، بينما أكد نسبة ٢٦% منهم على وجود تمييز في معاملتهم من قبل العاملين. نستنتج من ذلك، أن أكثر المبحوثين يرون بأنه لا يوجد تمييزاً يمارس بحقهم من قبل العاملين في السجن وعلى أسس غير عادلة، وهذا مما يقوي ثقة السجناء بأولئك العاملين بإدارة السجن، مما يؤثر إيجاباً على سير العمل الإصلاحي في السجن.

ثانياً: المعوقات الخارجية للعملية الإصلاحية.

وعن مشمولية المحكوم عليهم بنظام الإفراج الشرطي، الجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٤٠) شمول المبحوثين بالإفراج الشرطي

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٧٧	%٧٧
لا	٢٣	%٢٣
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه بان نسبة ٧٧% من المبحوثين مشمولون بنظام الإفراج الشرطي، في حين نسبة ٢٣% غير مشمولين بهذا النظام. نستنتج من ذلك، أن أكثرية النزلاء المبحوثين يتمتعون بنظام الإفراج الشرطي. ولهذا أثره في حث النزيل على نهج السلوك القويم أثناء وجوده في السجن ويهيئ الظروف أمامه لتنفيذ برنامج التأهيل على وجه مقبول من جهة، ويتيح له فرصة متابعة تأهيله خارج السجن، للتكيف مع المجتمع تمهيداً للإفراج النهائي عنه من جهة أخرى.

وعن أسباب عدم شمول بعض النزلاء بنظام الإفراج الشرطي، الجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٤١) أسباب عدم شمول بعض المبحوثين بالإفراج الشرطي

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
ارتكاب المخالفات	—	%٠
نوع الجريمة لا يشمل الإفراج الشرطي	٢٣	%٢٣
قصر مدة المحكومية	—	%٠
المجموع	٢٣	% ٢٣

يتضح من الجدول أعلاه بان نسبة ٢٣% أشاروا إلى عدم شمولهم بالإفراج الشرطي وذلك لكون جريمتهم من النوع الذي لا يشملها النظام. نستنتج مما سبق بان هؤلاء الغير مشمولين بنظام الإفراج الشرطي يرجعون السبب إلى نوعية الجرائم التي ارتكبوها. وهذا لا يتماشى مع الاتجاهات الإصلاحية الحديثة التي تؤكد على أن الإفراج الشرطي نظام تأهيلي ينبغي ألا يقتصر على بعض المحكوم عليهم، بل يجب تطبيقه على كافة النزلاء بدون استثناء.

وعن دور الشروط المطلوبة للتمتع بنظام الإفراج الشرطي في تهذيب النزلاء وتأهيلهم،

الجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٤٢) آراء المبحوثين عن مدى فائدة الشروط المطلوبة للتمتع بالإفراج الشرطي

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
مفيدة	٧٩	%٧٩
غير مفيدة	٢١	%٢١
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من بيانات الجدول أعلاه بأن نسبة ٧٩% من المبحوثين أكدوا أن الشروط المطلوبة للتمتع بنظام الإفراج الشرطي مفيدة من الناحية التهذيبية والتأهيلية، بينما أكد ٢١% منهم عكس ذلك. نستنتج مما سبق، أن الغالبية العظمى من المبحوثين يرون أن الشروط المطلوبة للتمتع بالإفراج الشرطي لها أثر إيجابي في العملية الإصلاحية. وعن دور نظام الإفراج الشرطي في اكتساب النزلاء للعادات والصفات الحميدة، الجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٤٣) دور نظام الإفراج الشرطي في اكتساب النزلاء للعادات والصفات الحميدة

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٨٧	%٨٧
لا	١٣	%١٣
المجموع	١٠٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة ٨٧% من المبحوثين أشاروا إلى أن الشروط المطلوبة للتمتع بالإفراج الشرطي كان لها دور في اكتسابهم العادات والصفات الحميدة، بينما أشارت نسبة ١٣% عكس ذلك. نستنتج مما سبق، أن الإفراج الشرطي له أثر في تقويم سلوك المحكوم عليهم، ولهذا دوره في تحقيق غرض العقوبة السالبة للحرية في إصلاح المحكوم عليه وتأهيله للعودة إلى المجتمع أنساناً فعالاً ومفيداً.

ثالثاً: تحليل البيانات الخاصة بآراء العاملين في السجن.

تتطلب العملية الإصلاحية تعدد برامج التهذيب والتأهيل، ويستدعي ذلك تواجد العديد من الاختصاصيين الفنيين في السجن ليتولى كل منهم دوره في واحد أو أكثر منها. وعن كفاية الأخصائيين الفنيين لتنفيذ العملية الإصلاحية، الجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٤٤) كفاية الأخصائيين الفنيين لتنفيذ العملية الإصلاحية

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	—	%٠
لا	٣٠	%١٠٠
المجموع	٣٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة ١٠٠% من المبحوثين أشاروا إلى أنه لا يوجد في السجن ما يكفي من الأخصائيين الفنيين لتنفيذ العملية الإصلاحية. نستنتج من ذلك، أن السجن تواجه نقصاً حاداً في الموارد البشرية المدربة والمؤهلة علمياً للعمل في المجال الإصلاحي، الأمر الذي يجعل من تطبيق كافة برامج التهذيب والتأهيل على جميع المحكوم عليهم أمراً صعباً أن لم يكن مستحيلاً. وهذه النتيجة تتناقض مع القاعدة (٤٩/ الفقرة ١) من مجموع قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين، التي أكدت على أنه (يجب- ما أمكن- أن يضم إلى موظفي السجن عدد كاف من الأخصائيين مثل أطباء الأمراض العقلية، والأخصائيين النفسيين، والمدرسين ومعلمي الصناعات). وعن توفير الدولة الضمانات الكافية التي تكفل للعاملين الاحتفاظ بعملهم في السجن، الجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٤٥) مدى توفير الضمانات الكافية التي تكفل للعاملين الاحتفاظ بعملهم في السجن

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٤	٨٠%
لا	٦	٢٠%
المجموع	٣٠	١٠٠%

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة ٨٠% من المبحوثين أكدوا بأن الدولة توفر لهم الضمانات الكافية التي تكفل احتفاظهم بعملهم في السجن، بينما نسبة ٢٠% لم يؤكدوا ذلك. نستنتج من ذلك أن الغالبية العظمى من العاملين المشمولين بالدراسة يؤكدون أن الدولة توفر لهم الضمانات الضرورية التي تؤمن لهم الاحتفاظ بوظائفهم في السجن، وهذا ما يؤثر إيجاباً على دور العاملين في العملية الإصلاحية.

وعن تأثير ظروف العمل في انجاز العاملين لواجباتهم، الجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٤٦) تأثير ظروف العمل في انجاز العاملين لواجباتهم في السجن

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٩	٣٠%
لا	٢١	٧٠%
المجموع	٣٠	١٠٠%

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة ٧٠% من المبحوثين يعتقدون أن ظروف العمل لا تشجعهم على انجاز واجباتهم في السجن على أكمل وجه، بينما نسبة ٣٠% أكدت عكس ذلك. نستنتج من ذلك أن أغلبية المبحوثين يرون بأن مناخ العمل في السجن لا تتوافر فيه المستلزمات التي من شأنها تحفيزهم على القيام بوظائفهم في السجن على الوجه المطلوب. وهذا ما قد يؤدي إلى هبوط مستوى العاملين وما يترتب عليه هبوط في مستوى العمل، الأمر الذي يحول دون تحقيق الهدف الإصلاحي والتأهيلي من تنفيذ العقوبة السالبة للحرية.

وعن أثر قلة المزايا والمحفزات المادية في عدم جذب العناصر الكفوءة إلى العمل في السجن، الجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٤٧) أثر قلة المزايا والمحفزات المادية في عدم جذب العناصر الكفوءة الى العمل في

السجن

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٣٠	١٠٠%
لا	—	٠%
المجموع	٣٠	١٠٠%

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع المبحوثين وبنسبة ١٠٠% أكدوا أن قلة المزايا والمحفزات المادية سبب لعدم جذب العناصر الكفوءة للعمل في السجن. نستنتج من ذلك، أن جميع المبحوثين أشاروا إلى أن قلة المزايا والمحفزات المادية الوظيفية هي عقبة كبيرة أمام اجتذاب الكوادر المدربة والمؤهلة علمياً للخدمة في السجن. وهذا من شأنه افتقار العملية الإصلاحية إلى أصحاب الكفاءات الفنية المتخصصة التي يُعد وجودها شرطاً ضرورياً لإنجاح العملية. وهذه النتيجة تتناقض مع الفقرة الأولى من التوصية السادسة من توصيات المؤتمر الأول للأمم المتحدة، التي أكدت على أنه (يجب أن تكون شروط الخدمة لموظفي المؤسسات على درجة كافية من الصلاحية بحيث تجتذب أفضل الأشخاص المؤهلين لهذا العمل ويضمن استمرارهم فيه)^(٣٨). وعن دخول العاملين الدورات التدريبية قبل التحاقهم بالخدمة، الجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٤٨) دخول العاملين في دورات تدريبية قبل التحاقهم بالخدمة في السجن

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	—	٠%
لا	٣٠	١٠٠%
المجموع	٣٠	١٠٠%

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع العاملين المشمولين بالدراسة وبنسبة ١٠٠% أكدوا على أنهم لم يدخلوا الدورات التدريبية لإعدادهم وتأهيلهم للعمل في السجن قبل التحاقهم بالخدمة فيها. نستنتج مما سبق، أن العاملين في السجن لم يتم تدريبهم وتزويدهم بالمعرفة والخبرة الكافية بأصول المعاملة الإصلاحية قبل بدئهم بالخدمة الفعلية في السجن.

وهذه النتيجة تتناقض مع التوصية السادسة عشرة من توصيات المؤتمر الأول للأمم المتحدة، التي أكدت على أنه (يجب أن يتلقى الموظفون قبل التحاقهم بالخدمة مناهجاً تدريبياً في واجباتهم العامة، وخاصة فيما يتعلق بالمشكلات الاجتماعية وبواجباتهم التخصصية، وأن يجتازوا بنجاح الامتحانات النظرية والعملية)^(٣٩). وعن دخول العاملين الدورات التدريبية بعد التحاقهم بالخدمة، الجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٤٩) دخول العاملين في دورات تدريبية بعد التحاقهم بالخدمة في السجن

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٩	٣٠%
لا	٢١	٧٠%
المجموع	٣٠	١٠٠%

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة ٧٠% من العاملين المشمولين بالدراسة أجابوا بأنهم لم يتم إدخالهم في دورات تدريبية بعد التحاقهم بالخدمة، بينما نسبة ٣٠% أجابوا بأنهم تم إدخالهم دورات تدريبية بعد التحاقهم بالخدمة.

نستنتج مما سبق، أن الغالبية العظمى من المبحوثين لم يتم إدخالهم في دورات تدريبية بعد التحاقهم بالخدمة، وهذا يعني أن الجهات المسؤولة لا تقوم بتنظيم البرامج التدريبية الدورية للعاملين أثناء الخدمة، وأن أقامتها فهي محدودة جداً. وهذه النتيجة تتناقض مع الفقرة الأولى من التوصية الثانية والعشرون من توصيات المؤتمر الأول للأمم المتحدة، التي أكدت على أنه (بعد أن يلحق الموظفون بالخدمة يجب أن يحافظوا على معلوماتهم ومقدرتهم المهنية، وأن يعملوا على تنميتها عن طريق متابعة مناهج دراسية للتدريب أثناء الخدمة تُنظم دورياً)^(٤٠). وعن الإشراف على سلوك المفرج عنهم شرطياً خلال الفترة المتبقية من عقوبة المحكوم بها عليهم، الجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٥٠) الإشراف على سلوك المفرج عنهم شرطياً خلال الفترة المتبقية من عقوبة

المحكوم بها عليهم

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	—	٠%
لا	٣٠	١٠٠%
المجموع	٣٠	١٠٠%

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع المبحوثين وبنسبة ١٠٠% أشاروا إلى أنه لا يتم الإشراف على سلوك المفرج عنه شرطياً، ويراقب مدة وفائه بالالتزامات المفروضة عليه خلال الفترة المتبقية من العقوبة المحكوم بها. نستنتج من ذلك أنه لا يوجد أي متابعة على سلوك المفرج عنهم شرطياً، خلال فترة انتقالهم من سلب الحرية إلى فترة تقييد الحرية، من حيث التحقق من مدة مواظبتهم على القيود والشروط المفروضة عليهم، وإتباعهم الطرق السوية في الحياة الاجتماعية. وهذا يعني أن نظام الإفراج الشرطي يفقد دوره كأحد أساليب التأهيل الخارجي، وقد يصبح مجرداً من أية أهمية إصلاحية تذكر. وعن تقديم المساعدة المادية للمفرج عنهم شرطياً، الجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٥١) تقديم المساعدة للمفرج عنهم شرطياً

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	—	%٠
لا	٣٠	%١٠٠
المجموع	٣٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع المبحوثين وبنسبة ١٠٠% أكدوا على أنه لا يتم تقديم المساعدة المادية للمفرج عنهم شرطياً، تلك المساعدة التي تعينهم على انتهاج الطرق المطابقة للقانون وتبعدهم عن الظروف المشجعة للسلوك الإجرامي. نستنتج مما سبق، أن هناك إهمالاً كلياً للمفرج عنهم شرطياً فيما يخص تقديم المساعدة المادية لهم، وذلك لاستكمال متطلبات تأهيلهم. وقد يُعد هذا سبباً لفشل العملية الإصلاحية وعاملاً من عوامل العودة إلى الجريمة.

المحور الثامن: الاستنتاجات

أولاً: الاستنتاجات الخاصة بمعوقات العمل الإصلاحي من وجهة نظر المبحوثين

١. برامج الاستقبال والتصنيف: يفتقر السجن إلى الأسس الضرورية لتصنيف المسجونين (كأنواع الجريمة وطبيعتها، مدة العقوبة ونوعها، السوابق والخطورة الإجرامية، والحالة الصحية). على العكس من ذلك فقد كان هناك وجود للبرامج الإصلاحية التي تتناسب مع القدرات والإمكانات التأهيلية للسجين. ونتائج الجداول (٨، ٩) تدعم هذا الاستنتاج.
٢. الخدمات الاجتماعية: هناك دور للباحث الاجتماعي في إزالة حالات القلق والتوتر والخوف التي كانت تراود المسجونين في الأيام الأولى من دخولهم السجن، كما أنه أرشدهم إلى الطريق السوي، فضلاً عن اهتمامه بمشاكلهم الخاصة والأسرية وتنظيم أوقات فراغهم بنشاطات ثقافية وترفيهية، ولكن لم يكن هناك تناسب بين عدد الباحثين الاجتماعيين وعدد النزلاء وهذا أحد أسباب الإهمال. وهذا ما تؤيده الجداول (١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤).

٣. الخدمات الصحية: تتميز المرافق الصحية وأماكن الاستحمام بأنها جيدة إلى حد كبير، كما توفر إدارة السجن الأغذية والفرشة النظيفة، وتقدم الوجبات الغذائية المناسبة للمحكوم عليهم، هذا فضلاً عن قيام إدارة السجن بفصل المصابين بالأمراض المعدية داخل الردهات، وتلقيح المسجونين ضد الأمراض السارية، ووفرت إدارة السجن أماكن نوم للمسجونين تتناسب مع عدد السجناء، ووفرت إدارة السجن الملابس التي تتلاءم مع

الظروف المناخية للمسجونين، والوحدة الصحية في السجن تقوم باستمرار بتنظيم الندوات الخاصة بالأساليب الوقائية الصحية. ونتائج الجداول (١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢) تؤكد هذه الحقيقة.

٤. **برامج التعليم:** تتاح الفرصة للمحكوم عليهم في قسم تأهيل الفتيان لمواصلة دراستهم، وكذلك توفر باستمرار إدارة السجن دورات للتأهيل المهني، لكن نجد أن إدارة السجن لم تقوم بتوفير مكتبة للمسجونين لغرض المطالعة والسبب هو عدم توفر المكان المناسب بسبب ضيق المكان. ونتائج الجداول (٢٣، ٢٤، ٢٥) تدعم هذا الاستنتاج.

٥. **البرامج الدينية:** كان هناك دور كبير لرجال الدين في عدد زياراتهم للسجن لغرض إلقاء المحاضرات الدينية على المسجونين، لكن هناك ضعف في إلقاء المحاضرات الدينية وهذا مما يؤدي إلى ضعف القيم الدينية والمبادئ الأخلاقية لدى المسجونين. وهذا يؤدي أيضا إلى ضعف تأثيره على المسجونين للتمسك بالقواعد الخلقية والأدبية. ونتائج الجداول (٢٦، ٢٧، ٢٨) تبرهن صحة ذلك.

٦. **برامج تنظيم الاتصال بالعالم الخارجي:** أن نظام الاتصال بالعالم الخارجي في قسم تأهيل الشباب البالغين يتوفر فيه عدد من الجوانب الايجابية منها: كثرة الزيارات العائلية للمسجونين، وكفاية مدتها وعددها، وتوفير الهاتف كوسيلة للاتصال بالمجتمع الخارجي، وتوفير التلفزيون فقط كوسيلة من وسائل الأعلام. لكن السجن هنا لا يتمتع بالإجازات المنزلية وذلك لعدم وجود هذا النظام أصلا في السجن. ونتائج الجداول (٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣) تؤكد ذلك.

٧. **أبنية السجن:** لا يتوفر في تصميم بناية السجن المشمول بالدراسة خصائص المؤسسة الإصلاحية من الناحية الوظيفية، كما أنها لا تضمن المستوى الإنساني الذي يبعد المحكوم عليهم عن مظاهر الإذلال والكآبة، وفي المسار نفسه أنها بحجمها الحالي غير قادرة تماماً على استيعاب نزلائها. وهذا ما نلاحظه بوضوح في نتائج الجداول (٤٣، ٣٥، ٣٦).

٨. **الإدارة العقابية:** هناك تناقض في إجابات المحكوم عليهم بخصوص العاملين في السجن، فمن ناحية يعتقدون بأن العاملين ليس لديهم الكفاءة والقدرة على القيام بأعمالهم التهذيبية والتأهيلية على أكمل وجه، فضلاً عن اعتقادهم بوجود تمييز يمارس بحقهم في المعاملة، ومن ناحية أخرى يرون بأن العاملين مهذبين في سلوكهم وذو أثر إيجابي عليهم. ونتائج الجداول (٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠) تؤكد هذا الاستنتاج.

٩. نظام الإفراج الشرطي: أن غالبية المبحوثين مشمولون بنظام الإفراج الشرطي، وأن الشروط المطلوبة للتمتع به مفيدة من الناحية التهذيبية والتأهيلية، وفي اكتساب المحكوم عليهم العادات والصفات الحميدة، إلا أن نوع الجريمة المرتكبة من قبل بعض المسجونين أدى إلى حرمانهم من التمتع بمزايا هذا النظام. ونتائج الجداول (٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤) تكشف هذا بوضوح.

ثانياً: الاستنتاجات المتعلقة بآراء العاملين في السجن.

١. كشفت الدراسة أن هناك نقصاً تاماً في عدد الاختصاصيين الفنيين في السجن الذي أجريت فيه الدراسة للأشراف على الجوانب المتعددة في العملية الإصلاحية. ونتائج الجدول (٤٥) تؤكد هذه النتيجة.
٢. كشفت الدراسة أن ظروف العمل في السجن الذي أجريت فيه الدراسة غير مشجعة للعمل، كما أن الغالبية العظمى من العاملين المشمولين بالدراسة يؤكدون أن الدولة توفر لهم الضمانات الضرورية التي تؤمن لهم الاحتفاظ بوظائفهم في السجن، وهذا ما يؤثر إيجاباً على دور العاملين في العملية الإصلاحية. وقلة المزايا والمحفزات المادية التي تسبب بدورها إلى عدم جذب العناصر الكفوءة إلى العمل فيها. ونتائج الجداول (٤٦، ٤٧، ٤٨) توضح هذه الحقيقة.
٣. لا توجد دورات تدريبية لأعداد العاملين وتأهيلهم للعمل في السجن قبل وبعد التحاقهم بالخدمة فيها، كما وان هناك ضعفاً في تنظيم البرامج التدريبية الدورية التي من شأنها تنمية قابليتهم المهنية أثناء الخدمة الفعلية في السجن. ونتائج الجداول (٤٩، ٥٠) تسند هذا الاستنتاج.
٤. لا يتم الأشراف على سلوك المفرج عنهم شرطياً لمعرفة مدة وفائهم بالالتزامات المفروضة عليهم خلال الفترة المتبقية من العقوبة، هذا فضلاً عن انعدام المساعدات المالية التي قد تعين المفرج عنهم شرطياً على انتهاج الطرق المطابقة للقانون مما يترتب عليه الابتعاد عن الظروف المشجعة للسلوك الإيجابي. ونتائج الجداول (٥١، ٥٢) تؤكد صواب هذه الفكرة.

المحور التاسع: التوصيات

١. ضرورة إنشاء أبنية جديدة لسجون الأحداث في العاصمة بغداد يتوفر فيها كافة الشروط الصحية والمواصفات الفنية الضرورية لتنفيذ البرامج الإصلاحية والتأهيلية، على أن يتم بناؤها خارج العاصمة مما يجعل توسيعها ممكناً إذا اقتضت الضرورة مستقبلاً إلى ذلك، مع مراعاة قربها من وسائل النقل والمواصلات.
٢. السعي إلى تنظيم دورات متطورة لإعداد وتدريب العاملين بغية تأهيلهم للعمل في السجن قبل التحاقهم بالخدمة، ولتنمية قابليتهم المهنية أثناء الخدمة وتطويرها.
٣. التأكيد على عملية التصنيف للمحكوم عليهم إلى أقسام وردقات حسب نوع الجريمة وطبيعتها، ومدة العقوبة ونوعها، والسوابق والخطورة الإجرامية، الحالة الصحية، والتماثل العمري.
٤. زيادة عدد الباحثين الاجتماعيين وتفعيل دورهم في العملية الإصلاحية، بحيث يتناسب عددهم مع عدد المسجونين.

٥. يتعين على إدارة السجن أن تهتم بتوفير وتحسين واقع المكتبات فيها من حيث تزويدها بالمصادر الحديثة والمتنوعة التي تساعد على تأهيل النزلاء وإكسابهم المعرفة العلمية، وإن يختار لإدارتها موظفون متخصصون بشؤون المكتبات.
٦. ضرورة إنشاء مسجد داخل السجن لإقامة الشعائر الدينية وإلقاء الخطب والمواعظ الدينية فيها، وتفعيل دور رجل الدين في عملية التهذيب السلوكي، وذلك من خلال الكثرة والانتظام في عدد زيارته، وإن يُراعى في اختياره المعايير العلمية الواجب توفرها فيه، مع ضرورة التأكيد على توفير المخصصات المالية له.
٧. إنشاء أماكن خاصة للاتصالات الهاتفية وذلك لإعطاء السجناء نوع من الحرية والخصوصية أثناء المكالمات.
٨. استحداث نظام الأجازات المنزلية، والتي يتم بموجبها منح المحكوم عليهم حق التمتع بمزايا هذا النظام، ليتمكنوا من مغادرة السجن والاطلاع على أحوال أسرهم.
٩. ضرورة إصدار لائحة النظام الداخلي للسجن يتم فيها تحديد الحقوق الممنوحة والواجبات المناطة إلى السجناء وأن يتم إعلامهم بها رسمياً.
١٠. إذا كان نظام الإفراج الشرطي نظام تأهيلي، فانه من الضروري أن يشمل كافة المحكوم عليهم بغض النظر عن نوع جرائمهم وذلك في ضوء الشروط المطلوبة للتمتع بها. وأن يكون هناك أشرف ومراقبة على سلوك المفرج عنهم شرطياً للتأكد من مدة وفائه بالالتزامات المفروضة عليه خلال الفترة المتبقية من العقوبة، وأن تقدم له المساعدة المادية الكافية التي تعينه على انتهاز الطريق المطابق للقانون.
١١. ضرورة إنشاء قسم للرعاية اللاحقة داخل السجن يقوم بتقديم كافة المساعدات المادية والمعنوية للمفرج عنهم، وذلك لاستكمال متطلبات تأهيلهم.
١٢. السعي إلى إيجاد نموذج وتعاون بين الجهات الحكومية والمنظمات الأهلية لخدمة أهدافها في إعداد المظالم في سراحهم في مختلف المجالات.
١٣. تنوير الرأي العام عن طريق وسائل الإعلام بأهمية التعاون مع المفرج عنهم، وتقبلهم اجتماعياً وفتح أبواب الرزق المشروعة أمامهم.
١٤. تفعيل دور وزارة حقوق الإنسان والمنظمات المعنية في مراقبة أحوال السجون وأعداد التقارير السنوية ونشرها، وذلك في ضوء قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين.

مراجع البحث

- (١) د. عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مطبعة الانجلو المصرية، ١٩٧٥، ط٤، ص١٥٤.
- (٢) د. عبد الرحمن محمد عيسوي، دراسات في السلوك الإنساني، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص١١٨.
- (٣) د. إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، ص٣١٨.
- (٤) د. محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الاندرافي، الشركة العامة للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص٩٣.
- (٥) فهمه كريم رزيح، جرائم الموظفين، محدود، مديرية الشرطة العامة، بغداد، ١٩٩٨، ص٢.
- (٦) د. محمد سليم العوادي، في أصول النظام الجنائي الإسلامي، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣، ص٥٧.
- (٧) د. شاكر مصطفى سليم، قاموس الانثروبولوجيا، ط١، مطبعة جامعة الكويت، ١٩٨١، ص٢١٨.
- (٨) د. عدنان البدر، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، جامعة الكويت، ١٩٨٤، ص٢٣٣.
- (٩) أدوين هـ. سذرلاند ود كريس دونالد، مبادئ علم الإجرام، ترجمة اللواء محمود السباعي ود حسن صادق المرصفاوي، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨، ص٢٢.
- (١٠) د. عدنان الدوري، علم العقاب ومعاملة المذنبين، ط١، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٩، ص٢٥.
- (١١) عرسان عبد اللطيف، مبادئ علم الإجرام، مجلة الأمن والحياة، العدد ١٥، السنة ٣، ١٩٩٣، ص٣٨.
- (١٢) د. عبد الجليل الطاهر، التفسير الاجتماعي للجريمة، شركة الرابطة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٤، ص١٩٠.
- (١٣) د. مصطفى عمر النير، السجن كمؤسسة اجتماعية، دراسة لآراء واتجاهات المسجونين، ط١، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١، ص٢٣.
- (١٤) د. عبد الجبار عريم، الطرق العلمية الحديثة في إصلاح وتأهيل المجرمين والجانحين، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٥، ص١٢١.
- (١٥) د. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، لبنان، بيروت، ١٩٨٢، ص٨٧.
- (١٦) د. إبراهيم مذكور، المصدر السابق، ص١٠٨.
- (١٧) د. محمود ناجي الجواهر، البحث الجنائي والاجتماعي في الوطن العربي، ط١، دار غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٨٣، ص١١٤-١١٥.
- (١٨) د. مجيد محمد سيف، أصول علم الأجرام والعقاب، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ١٩٨٩، ص٢٢.
- (١٩) د. محمد عارف، الجريمة في المجتمع، ط١، مطبعة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٥، ص٥٦٢.
- (٢٠) د. مصباح محمد الفيرو، حدود المسؤولية الجنائية للأطباء، مجلة البحوث الاجتماعية الجنائية، العدد ١، السنة الخامسة، ١٩٧٧، ص٥٢.
- (٢١) د. صلاح عبد المنعم، التفويض الاجتماعي والجريمة في المجتمع العربي، ط١، دار غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٨٠، ص١٥٦.
- (٢٢) د. رمسيس بهنام، النظرية العامة للقانون الجنائي، ط٣، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص١٤٨.

- (٢٣) د. مروان عبد المجيد إبراهيم، الرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة تربوياً نفسياً رياضياً تأهيل، ط١، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص ٢٠٢.
- (٢٤) أوسر أنور علي وآمال عبد الرزيم عثمان، علم الإد-رام والعد-اب، ط١، دار النهضة-ة العربية-ة، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٢٢٩.
- (٢٥) د. محمود نجيب، دروس في علم الإجرام وعلم العقاب، المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٧٩، ص ٣٢٢.
- (٢٦) القسم الأول، التعليم في السجون المصرية، شبكة المعلومات العالمية الانترنت، ٢٩/٤/٢٠٠٤، ص ١. www.hrcap.org
- (٢٧) د. محمود نجيب حسني، علم العقاب، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٣٧٠.
- (٢٨) د. رمسيس بهنام، علم الإجرام، علم الاجتماع الجنائي وعلم السياسة الجنائية أو الوقاية والتقويم- ج ٢ و ٣، ط٣، منشأة المعارف، بدون تاريخ الطبع، ص ٥٠٩.
- (٢٩) د. محمود نجيب حسني، السجون اللبنانية في ضوء النظريات الحديثة في معاملة السجناء، جامعة بيروت العربية، ١٩٧٠، ص ٨٠.
- (٣٠) د. أكرم نشأت إبراهيم، القواعد العامة في قانون العقوبات المقارن، مطبعة الفتية، بغداد، ١٩٩٨، ص ٣٩١-٣٩٢.
- (٣١) لواء محمود السباعي، إدارة الشرطة في الدول الحديثة، مطبعة كرساتوسماس وشركاؤه، ١٩٦٣، ص ٩٠٩.
- (٣٢) د. محمد صبحي نجم، أصول علم الإجرام وعلم العقاب، ط١، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٧٩، ص ١٦٩.
- (٣٣) عبيد عجاج غربي الجنابي، التدابير المقررة للأحداث - دراسة مقارنة، وزارة العدل، مجلس العدل - بحث غير منشور، بغداد ١٩٩٢ ص ٩.
- (٤٣) د. محمد أزهر سعيد السماك، د. قيس سعيد الفهادوي، صفاء يونس الصفاوي، أصول البحث الاجتماعي، مطبعة جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٠، ص ٦.
- (٢٥) د. معن خليل عمر، الموضوعية والذاتية في البحث الاجتماعي، ط١، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ١٩٨٢، ص ١١٨.
- (٣٦) ردولف غيفليون، بنيامين ماتلون، البحث الاجتماعي المعاصر، مناهج وتطبيقات، ترجمة د. علي سالم، ط٢، دار شؤون الثقافة العامة، وزارة الثقافة والأعلام، بغداد، ١٩٨٦، ص ٩٩.
- (٣٧) د. جمال زكي وسيديس، أسس البحث الاجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٩٣.
- (٣٨) د. عادل يحيى، مبادئ علم العقاب، ط١، شركة ناس للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣٠٨.
- (٢٩) د. رمسيس بهنام، علم الوقاية-ة والعد-اب- الأم-لوب الأم-ل لمكافحة-ة الجريمة-ة، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون تاريخ الطبع، ص ٢٩٧.
- (٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٩٩.

Abstract

The prison consists of victims who cannot let them under harsh external conditions surrounding them and the nature of their personalities to get out of it, they are returning to crime when they get the opportunities, so the prison job boils down to create all physical infrastructure, human and psychological, that would make the prison community a favourable climate for the success of the reform work. What matters in this study did not reveal the causes of crime or identify the types or characteristics of criminals or crime and numerous places in a particular environment or period of time without the other, but the subject is prison in all its details and its influence on the reform process. The study is an evaluation of the necessary ingredients for the success of the reform work in the light of agreed criteria that must be met in order for the institution to function as intended .

This research aims at answering the question: are there any impediments to reform work? By: identifying internal and external constraints of remedial work from the point of view of the convicts, to detect obstacles to reform work in the light of the vision involved. In order to achieve this was social survey approach and comparative approach to the selection of a sample of ١٠٠ was doomed and (٣٠) and simple random method already in rehabilitation school young adults in the itayfiya. By using a questionnaire to obtain information necessary for the purpose of analysis and interpretation and to try to reach a set of recommendations for reducing obstacles to reform work. The most important findings of the investigator: the prison's lack of the necessary foundations for the categorization of prisoners. Not available in the prison building design characteristics of the correctional institution functionally, there is a shortfall in the number of technical specialists to oversee the reform process.